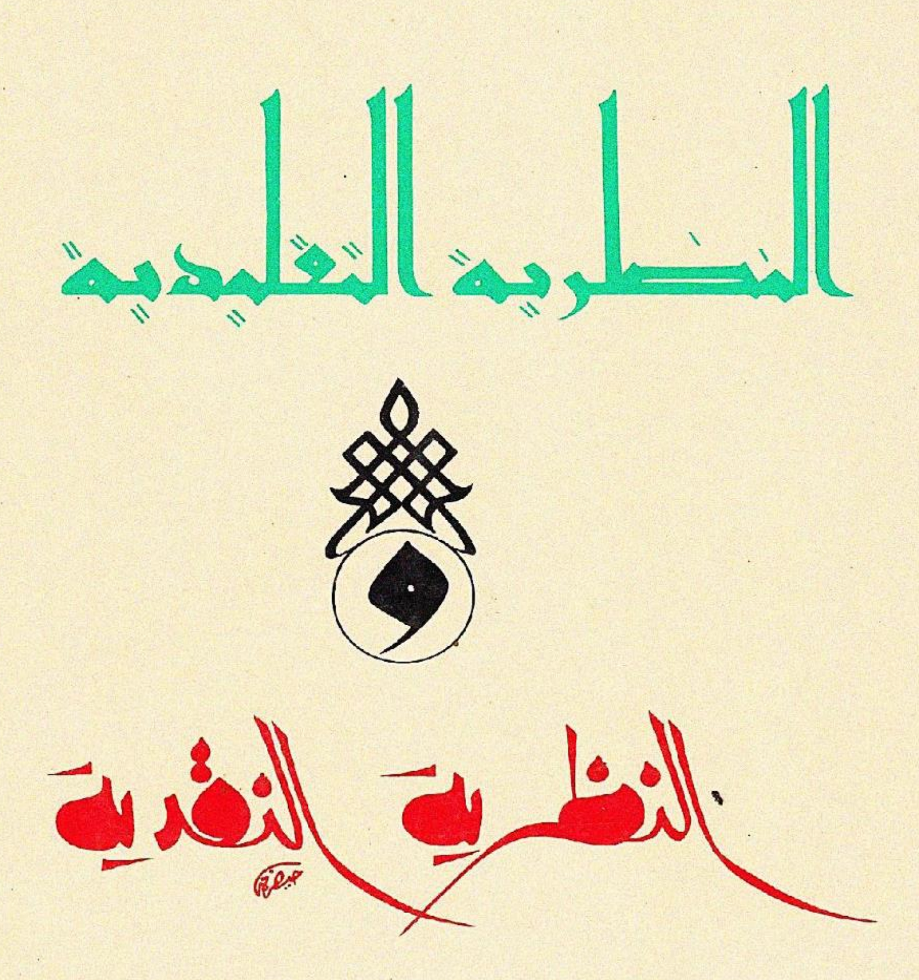
ماكس هوركهايمر



ترجمة : مصطفى الناوي
مراجعة : مصطفى خياطي

عيون



ماكس هوركايمر

النظرية التقليدية و النظرية النقدية

ترجمة : مصطفى الناوي
مراجعة : مصطفى خياطي

عيون

الكتـــاب : النظرية التقليدية والنظرية النقدية

المؤلـف : ماكس هوركايم

المترجـم : مصطفى الناوي

المراجع : مصطفى خياطي

النـــاشر : عيون المقالات

الطبعـــة : الأولى 1990

المطبعـــة : النجاح الجديدة

الايـــداع : 1989/851

تقـديـم

لا يعرف أغلب القراء العرب عن مدرسة فرانكفورت شيئا[1]، وأغلب من يعرفونها لا يعرفون عنها إلا اسمها، وفي أحسن الأحوال بعض أعلامها أو بعض الشذرات المفككة الأوصال من أفكارها.

والحال أن المدرسة حظيت ومازالت تحظى، بفضل قدرتها الخارقة على تحليل كل من الواقع والفكر ونقدهما بعيدا عن كل الأغلال الايديولوجية وبعيدا عن كل دوغمائية عمياء، بمكانة واهتمام خاصين في الأوساط الفكرية في العالم الغربي.

والواقع أن هذا المصير الذي شهدته المدرسة في عالمنا العربي ليس بغريب بتاتا على هذا العالم؛ إذ يفسره أولا الحصار الذي تفرضه شتى الايديولوجيات، التي تجرعها القاريء العربي في عصره الحديث، على كل فكر نقدي وعلى كل تصور جذري، ومآل مختلف التصورات والمنظومات النقدية التي تحولت، بقدرة قادر، في لغتها و(ممارستها) العربيتين، على يد الأحزاب الستالينية البيروقراطية ومن لف لفها، إلى جثث هامدة ودعوات دينية مهادنة ومستسلمة لمصيرها.

ويفسره ثانيا تفشي الاجترار وغياب كل ما من شأنه أن يغني الممارسة النظرية وتطورها وتجذرها أي غياب كل تسكع فكري وفضول معرفي وكل

---

(1) لم يجروء محترفو الترجمة العرب لحد الآن على ترجمة أعمال المدرسة على أهميتها النقدية وخصوبتها النظرية. ولم يتجاسر أي واحد من ثورييهم أو أكاديمييهم على تقديم المدرسة إلى القاريء العربي وتعريفه بها، لأنهم لم يمنحوه بعد وسام استحقاقها. أما الكتاب اليتيم الذي صدر قبل بضعة شهور حول المدرسة فقد أغرق في جزئيات وتفاصيل ثانوية على حساب الجوانب المهمة، ومع أنه اكتفى ـ في الواقع باجترار ونقل ما جاء في مؤلفات أخرى عن المدرسة (لنا عودة إلى هذا الموضوع فيما بعد) إلا أن ذلك لم يعفه من الوقوع في مغالطات وأخطاء (أخطاء طالت حتى أسماء الاعلام ونسبت إلى المدرسة من لا علاقة لهم بها!).

جرأة على مساءلة الواقع كما هو وممارسة النقد والنقد الذاتي بنفس القدر من القساوة، والاكتفاء، بدلا من ذلك، باتباع الموضات الثقافية التي يفرزها، بين الفينة والأخرى، الوعي الشقي للفكر الغربي، والرضا بالمعارف الجاهزة السهلة والصالحة لكل زمان ومكان.

بيد أن مدرسة فرانكفورت[2] - بأقطابها وخصوبة عطاءاتها - تمثل نموذجا حيا للفكر النقدي الجدي الذي «لا يرحم ولا يخشى نتائجه الخاصة» ولا يضيع وقته في صنع قوالب جاهزة وتقديم وصفات ذات مدى عام. فلأقطابها الفضل في ترسيخ وإغناء فكر طليعي داخل سياق اجتماعي - تاريخي تسوده البرغماتية والعقلانية الرأسمالية؛ رأسماله الاستقلال عن كل سلطة سياسية وحافز نقد الحياة الاجتماعية في عينيتها التاريخية وإعادة تمحيص الأسس النظرية للماركسية التي اهتزت بعض مسلماتها اهتزازا رهيبا، والحق يقال، غداة الحرب العالمية الأولى. يحدوهم الأمل في تفسير أخطاء الماضي وتهييء المناخ المناسب والتربة الملائمة لنشاط المستقبل.

ويمكن اعتبار النص الذي نقدمه اليوم للقاريء بمثابة النص النظري الأساسي للمدرسة أو أرضيتها الفكرية. إذ أنه يرسم الخطوط الرئيسية المفتوحة - حقا وصدقا - للمشروع النقدي الذي أخذته المدرسة على عاتقها منذ البداية ويحدد في نفس الآن علاقة هذا المشروع بالرصيد النظري المتراكم بشقيه المتناقضين التقليدي والنقدي.

ويعد ماكس هوركايمر (1895-1973) صاحب هذا النص من أهم مؤسسي هذه المدرسة ومنظريها؛ تولى، في شهر يوليوز 1930 إدارة معهد الأبحاث الاجتماعية L'Institut Für Sazialfor schung التابع لجامعة فرانكفورت فأصبح بذلك على رأس المؤسسة الجامعية الوحيدة التي يتمتع فيها ماركس حقا بحق المواطنة، وهذا في ظرف شهد صعود النازية وأزمة العالم البورجوازي. ومنذئذ وهو يواظب على تقديم نقد صريح وجريء للنشاط الفكري المميز للمجتمع البورجوازي مع محاولة تجاوز الحدود النظرية لماركسية عهده، مما بوأه مكانة متميزة داخل مدرسة فرانكفوت.

الناوي مصطفى

(2) للمزيد من التفاصيل حول مدرسة فرانكفورت تنظر مقدمة ترجمة كتاب ماكس هوركايمر عن السلطة والعائلة، الذي سيصدر قريبا ضمن نفس السلسلة.

في الوضع الراهن للعلم، لا يبدو أن مسألة معرفة ما هي النظرية تثير مصاعب كثيرة، إذ يسلم في البحث كما يمارس عادة، بان النظرية مجموعة من القضايا المتعلقة بميدان معرفي محدد، والتي يؤمن انسجامها بحكم كون جميع القضايا تستنبط منطقيا من البعض منها. فكلما تضاءل عدد المبادىء الاساسية بالنسبة لعدد نتائجها، كلما اقتربت النظرية من الكمال. ومصداقيتها بالنسبة للواقع تقتضي أن تكون القضايا المستنبطة من تلك المبادىء مطابقة للاحداث، للمعطيات الواقعية؛ أما اذا ظهرت، على العكس من ذلك، تناقضات بين التجربة والنظرية، فلابد من مراجعة احداهما: إما ان الملاحظة كانت مختلة، وإما أن المبادىء النظرية هي التي تنطوي على خطا ما. لذلك لا تكون النظرية أبدا، بالقياس الى الوقائع سوى فرضية لا غير؛ ينبغي ألا يفتر الاستعداد لتعديلها كلما أبرزت معالجة المعلومات تعارضات ما. ان النظرية هي

التراكم المنظم للعلم Le savoir بشكل يتيح أعمق وصف ممكن للوقائع. فبوانكاريه يشبه العلم بخزانة لابد أن تكبر الى ما لا نهاية له، والفيزياء التجريبية تلعب دور أمين المكتبة المكلف بعمليات الشراء: انها تغني العلم عن طريق تزويده بالمعلومات. أما الفيزياء الرياضية ـ نظرية علوم الطبيعة بحصر المعنى ـ فمهمتها هي اعداد الدليل الذي لولاه لكانت المكتبة، بالرغم من جميع كنوزها، غير صالحة للاستعمال. «ذلك اذن هو دور الفيزياء الرياضية؛ اذ لابد أن ترشد التعميم بحيث ترفع . . . من مردود العلم.»[1] ان الغاية القصوى للنظرية بصفة عامة هي بناء نظام كوني للعلم، لا ينحصر في مجال محدد بل يشمل جميع المواضيع الممكنة عندئذ يتحقق تجاوز تعدد العلوم المتفرقة، بحيث ان القضايا المتعلقة بمختلف ميادين العلم ترد جميعا الى نفس المقدمات. فنفس الجهاز المفاهيمي المعد لدراسة المادة الجامدة يصلح أيضا لترتيب عالم الحياة؛ وكل من تعلم كيفية استعماله، أي يعرف قواعد الاستنباط ونظام العلامات ومنهج المقابلة بين القضايا المستنبطة والوقائع المعاينة معاينة امبريقية، الخ.، يستطيع استخدامه في أي لحظة. لكننا لم نبلغ هذا الطور بعد.

هذا هو ـ باجمال، والحق يقال ـ التصور الذي نكونه اليوم بصفة عامة عن النظرية في جوهرها. وقد جرى التقليد بالارتقاء به الى أصول الفلسفة الحديثة. فديكارت يطرح كقاعدة ثالثة لمنهجه العلمي العزم على «المضي بافكاره بالترتيب، بدءا من أبسط المواضيع وأيسرها معرفة، للوصول شيئا فشيئا، كما لو كان ذلك على درجات، الى معرفة أكثرها تركيبا مع افتراض الترتيب حتى بين تلك التي لا يسبق بعضها بعضا

---

1 ـ Henri Poincaré, la sience et l'hypothèse, Paris 1918, p 172

بشكل طبيعي . » فالاستنباط كما جرى استخدامه في الرياضيات لابد، حسب هذا التصور، أن يطبق في الميدان العلمي برمته. ان نظام العالم في متناول الاستدلال الاستنباطي . «وهذه السلاسل الطويلة من البراهين، البسيطة والسهلة تماما، التي تعود الهندسيون على الاستعانة بها في الوصول الى أكثر استدلالاتهم صعوبة، منحتني فرصة تخيل أن جميع الاشياء التي يمكن أن تطالها معرفة الناس تتلاحق بنفس الصورة و أنه، شريطة الامتناع عن تقبل أي منها مهما كانت صحتها والحفاظ دائما على الترتيب اللازم لاستنباط الواحدة منها من الاخرى فقط، لا يمكن أن تبقى اشياء بعيدة لا نصل اليها في الاخير ولا خفية لا نكتشفها . »[2] فحسب فرضيات عالم المنطق الفلسفية المسبقة، لا توجد، والى غاية أعم المبادىء التي ينطلق منها الاستنباط، مبادىء لا تعتبر بمثابة أحكام امبريقية، استقراءات لدى جون ستيوارت ميل مثلا، أو بمثابة حقائق بديهية في التيارين العقلاني والظاهراتي، أو حتى بمثابة مسلمات اعتباطية، بالنسبة للاكسيوماتيك الحديثة. بالنسبة لمنطق عصرنا الاكثر تقدما، والذي يمكن اعتبار البحوث المنطقية لهوسرل بمثابة التعبير المميز له، تعرف النظرية بانها «نسق القضايا المغلقة على ذاتها، لعلم ما بصفة عامة»[3]. والنظرية بمعناها القوي هي «ربط منهجي للقضايا في شكل استنباط يتمتع بوحدة النسق»[4]، والعلم «عالم من القضايا المتأتية عن عمل ما، عمل ضمن النظام

---

2 _ Descartes, Discours de la méthode, II

3 _ Edmund Husserl, logique formelle et logique transcendantale, trad. S. Bachelard, Paris, 1965, p 138

4 _ نفس المرجع، ص 123

المنهجي الذي يتحدد منه عالم من المواضيع[5]» فالضرورة الاساسية التي لا مناص لكل نظام نظري من اشباعها هي أن تكون جميع أجزائه مترابطة فميا بينها، دون استثناء ودون أي تناقض. فالانسجام الذي يتضمن اللاتناقض، وغياب كل عنصر كمالي ذي طبيعة دوغماتية صرفة، يبدو ان لهيرمان ويل Hermann Weyl بمثابة شروط ضرورية.[6]

بقدر ما ينم مفهوم النظرية التقليدي هذا عن اتجاه محدد فان هذا الاتجاه ينزع نحو نسق خالص من العلاقات الرياضية. اننا نجد تبعا لعناصر النظرية ولمكونات القضايا والاستدلالات أقل فاقل من الاسماء التي تمثل مواضيع التجربة، إذ تحل محلها رموز رياضية. والعمليات الرياضية نفسها قد قُعِّدت الى حد أن صياغة النظريات أصبحت في أكبر قطاعات علوم الطبيعة على الاقل عمل بناء رياضي.

ان علوم الانسان والمجتمع تسعى جاهدة الى الاقتداء بعلوم الطبيعة ونجاحاتها. والفرق بين المدارس السوسيولوجية المتجهة من باب أولى نحو دراسة المعطيات الامبريقية وبين المدارس الاكثر تلعقا بالمبادىء، لا تربطه علاقة مباشرة بمفهوم النظرية في حد ذاته، فالتجميع الصبور والدقيق للمعلومات في جميع الميادين العلمية التي تتخذ من الحياة الاجتماعية موضوعا لها، وتراكم كميات هائلة من المعطيات الجزئية المتعلقة بقضاياها والبحوث الامبريقية التي أجريت عن طريق تحقيقات متقنة أو بوسائل أخرى: كل ذلك الذي ما فتيء يشكل منذ سبنسر، في البلدان الانجلوساكسونية خصوصا، جزءا كبيرا من

---

5 ـ نفس المرجع، ص 141

6 ـ Hermann Weyl, «Philisophie der naturwissensschaft»

(«فلسفة علوم الطبيعة»)

Handbuch der Philosophie, II, Munich-Berlin, 1927, p. 118 sq.

النشاط الجماعي ، يقدم بالتأكيد مشهداً أقرب في الظاهر الى الحياة بصفة اجمالية في الحضارة الصناعية من عمل المكتب الذي ميز ـ على سبيل المثال ـ جزءا من السوسيولوجيا الالمانية ومن صياغة المبادىء المجردة ومن التفكير النظري في المفاهيم الاساسية ، لكن ينبغي ألا نرى في ذلك أي اختلاف في بنية الفكر. في المرحلة المتأخرة التي بلغها تطور المجتمع الراهن، ليس للعلوم المسماة بالانسانية، على كل حال، سوى قيمة سلعية شديدة التقلب. فهي مضطرة، الى حد ما، الى محاكاة علوم الطبيعة التي يجعل مصيرها المحظوظ نفعها العملي فوق كل اعتبار. ومهما يكن من أمر، لا يمكن أن يسود أي شكل حول تماهي التصور الذي تكونه عن النظرية مختلف المدارس السوسيولوجية من جهة ، وعلوم الطبيعة من جهة ثانية. فالامبريقيون لا يتمثلون النظرية وقد دفعت الى غاية تبلورها تمثلا يخالف تمثل المنظرين. انهم لا يعدون كونهم متشبعين بالقناعة المريحة والتي مفادها انه باعتبار تعقد القضايا السوسيولوجية والوضع الراهن للمعارف، فان الاشتغال على مبادىء عامة يمكن اعتباره بمثابة اهتمام مريح وفارغ ، وانه بقدر ما يكون من الضروري انجاز عمل نظري ، فان هذا العمل لا يمكن أن يتم إلا في اطار اتصال دائم مع معطيات المعلومات ، وانه ليس من الممكن بعد التفكير في القيام بتركيبات نظرية ذات أهمية ما في المستقبل. . ان الباحثين أصحاب هذه النزعة يولون اهتماما كبيرا للمناهج التي تتيح صياغة دقيقة، وخصوصا للمناهج الرياضية التي تتناسب روحها مع مفهوم النظرية كما بيناه. فما ينازع الامبريقيون في أهميته ليس هو النظرية بشكل مطلق بل النظرية التي يضعها من فوق لا اخصائيون ليس لهم اتصال شخصي بقضايا مادة علمية تجريبية. والفروق المتعلقة بالاشكال الرئيسية التي تتشكل المجتمعات البشرية وفقا لها، كتلك التي يقيمها كل من تونيس Tönnies

بين الجماعة (Germeinschaft) والمجتمع (Gesellschaft) ودوركايم بين التضامن الميكانيكي والتضامن العضوي، وألفريد ويبر Alfred Weber بين مختلف قيم مفهوم الحضارة (Kultu/us. Zivilisation)، هذه الفروق تبدو اشكالية، في نظرهم، عند محاولة تطبيقها على دراسة قضايا ملموسة. وبالنسبة للامبريقيين، فان الطريق الوحيد الذي يمكن للسوسيولوجيا انتهاجه في المرحلة الراهنة من تطورها هو الطريق الذي يرتفع بدأب من وصف الظواهر الاجتماعية الى المقارنة المتعمقة، ومن ثمة فقط الى تكوين تصورات عامة.

وخلاصة هذا الجدال أن الامبريقيين، جريا على سنتهم، لا يدون أن يستبسيغوا كفرضيات نظرية من مستوى رفيع سوى ستدلالات الاستقرائية التي بلغت غايتها والتي يعتقدون أننا مازلنا بعيدين عن التمكن من بلوغها. أما خصومهم، فيعتبرون أن مناهج أخرى، أقل ارتباطا بالتقدم المحقق في تراكم المعطيات التجريبية، تسهم أيضا في صياغة أعم البداثه والمقولات، ودوركايم نفسه مثلا، بالرغم من اتفاقه في الغالب مع التصورات الاساسية للامبريقية ما فتيء يصرح، عندما يواجه قضية المبادىء، أن السلسلة الاستقرائية يمكن اختصارها. بالنسبة له، فان تصنيف العمليات السوسيولوجية على أساس جرود امبريقية لا غير ليس ممكنا. وحتى ولو كان ذلك ممكنا فانه لن يتيح للبحث التسهيلات المرجوة. «فدوره هو أن يضع بين أيدينا معالم نستطيع ان نربط بها ملاحظات أخرى غير تلك التي زودتنا بها هذه المعالم نفسها. لكن تحقيقا لهذه الغاية، لابد أن ينجز، ليس انطلاقا من جرد كامل لجميع الخصائص الفردية، ولكن انطلاقا من عدد قليل منها مختار بعناية.. انه يوفر على الملاحظ العديد من الخطوات لانه يرشده..

لابـد اذن أن نختار لتصنيفنا سمات جوهرية على الخصوص. [7]» بيد أنه، لئن كانت المبادىء الأكثر عمومية مستخرجة عن طريق الانتقاء، أو عن طريق حدس أو بناء على قرار اعتباطي لا غير، فليس هناك أي فارق من حيث الوظيفة التي تؤديها هذه المبادىء داخل النسق النظري الأمثل، فما هو مؤكد هو أن الباحث يقابل اطروحاته التي تتفاوت درجة عموميتها مع الوقائع الجديدة المجمعة عن طريق التجربة باعتبارها مجموعة من الفرضيات. لا شك أن السوسيولوجي الظاهراتي الالهام سوف يؤكـد أنه عندما يقع استخلاص قانون خصوصي، فمن المؤكد تماما أنه لا مناص لجميع الحالات الفردية من التطابق معه لكن الطابع الافتراضي للقانون الخصوصي يبرز عندما تطرح، ونحن بصدد حالة خاصة، مسألة معرفة ما اذا كانت تدخل في باب النوع محل الاعتبار أو في باب نوع مقارب، وما اذا كنا بصدد نسخة شاذة عن الاولى أو نسخة مطابقة للثانية. لدينا دائما المعرفة المصاغة مفاهيميا من جهة، والمعطيات الواقعية التي يتعلق الامر بتخريجها من جهة أخرى. وهذه العملية التي تقام بواسطتها علاقة بين مجرد الادراك أو معاينة الوقائع وبين البنية المفاهيمية لعلمنا Savoir تمثل ما يسمى بالتفسير النظري للوقائع

ليس من الضروري هنا الدخول في تفاصيل مختلف أنماط التصنيف، ولنكتف بالاشارة بايجاز الى الشكل الذي يطبق به هذا التصور التقليدي للنظرية على تأويل الاحداث التاريخية. تتجلى المسألة بوضوح في السجال بين ادوار ماير Edouard Meyer وماكس فيبر Max Weber . كان ماير قد أعلن فراغ وعبثية مسألة معرفة مالو كانت الحروب التي فجرتها شخصيات تاريخية، في حالة مالو أحجمت بعض

7 ـ Emile Durkheim, les règles de la méthode sociologique, Paris, 1927, p.99

تلك الشخصيات عن هذا القرار أو ذاك، لتندلع. أما فيبر الذي وقف على طرف نقيض فيثبت أنه، في هذه الحالة يغدو من المستحيل تماما تفسير التاريخ. ومستندا الى نظريات الفيزيولوجي فون كريس Von Kries ، وكذلك الى نظريات الحقوقيين الاقتصاديين امثال ميركل Merkel وليفرمان Liefermann ورادبروخ Radbruch ، فقد صاغ «نظرية الامكانية الموضوعية». ان تفسير المؤرخ، بالنسبة له، وكذا تفسير عالم الاجرام لا يكمن في أكمل جرد ممكن لجميع العوامل الفاعلة، ولكن في تسليط الضوء على العلاقة بين بعض مكونات الحدث، التي لها أهمية بالنسبة لسير التاريخ، وبين بعض العلميات الحاسمة على الخصوص. فهذه العلاقة، في هذه الحالة، القول بأن حربا ما قد سببتها السياسة المقصودة لرجل دولة، تفترض منطقيا أنه لو لم تمارس السياسة المعنية، لما حصلت النتيجة التي يُفترض أن تفسرها، ولأخذ التاريخ مجرى آخر. اذا قلنا بهذه السببية التاريخة أو تلك، فان ذلك يعني دوما، حسب قوانين التجربة كما نعرفها، أن غياب هذه السببية، في الوضعية المعطاة برمتها كان يؤدي الى نتائج معينة أخرى. فقوانين التجربة التي يقع الرجوع اليها ليست شيئا آخر سوى صياغة لعلمنا savoir المتعلق بالميكانيزمات الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية. نستند اليها في اعادة بناءالمجرى المحتمل للاحداث. باستبعاد أو بادخال الحدث المستحضر للتفسير، بالتناوب[8]. اننا نتصرف بتطبيق فروض شرطية على وضعية معينة. بالنظر الى العوامل ا ـ ب ـ ج ـ د لا يمكن أن تكون النتيجة منطقيا سوى ق؛ اذا حذفنا د فان الحدث ر هو الذي يحصل،

---

8 ـ Max Weber, «Etudes critiques pour servir à la logique des sciences de la culture», in: Essais sur la théorie de la science, trad. J. Freund, Paris, 1965, p 215 sq.

واذا أضفنا غ سيكون لدينا س، وهلم جرا. هذا المنهج الحسابي يشكل جزءا من التجهيز المنـطقي للتاريخ ولعلوم الطبيعة سواء بسواء. انها النظرية ذاتها كما تم تصورها تقليديا.

هكـذا، فان ما يعتبره رجال العلم، في اكثر المجالات تنوعا، بمثابة جوهر النظرية يناسب في الواقع، المهمة الاولى المنوطة بها. فمن أجـل ضبط الميكـانيزمات العاملة في الطبيعة الفيزيائية كما في الوقائع الاقتصـادية والاجتماعية والسيطرة عليها، من الضروري تنظيم المادة الاولية للعلم وهو ما نحصل عليه عندما نبني مجموعة من الفرضيات المنفصلة. فمن غير الممكن فصل التقدم التقني للعهد البورجوازي عن وظيفة المشروع العلمي هذه. فهذا المشروع هو الذي يسمح من جهة باستغلال الوقائع من أجل تكوين علم قابل للاستعمال في وضع معين، ومن جهة أخرى بتطبيق العلم المتيسر على الوقائع، لا شك في أن مثل هذا العمل يمثل عامل تطوير وتنوير مستمرين لأسس مجتمعنا المادية. غير أنه، في حالة طرح مفهوم النظرية كشيء مطلق، كما لو كان قائما في جوهر المعرفة ذاته أو بشكل آخر خارج التاريخ فانه ينقلب الى مقولة ايديولوجية مشيأة.

إن قدرة القـوانـين الجـديدة، التي اكتشفت من أجـل تفسـير الـوقائع، على تحويل المعرفة المكونة برمتها، وتطبيق هذه الأخيرة على أوضاع بعينها تحددهما العوامل المنطقية أو الميثولوجية فقط، إذ لا يمكن أن نفهمهما أبدا بدون ردهما الى بعض عمليات الواقع الاجتماعي. ان كون اكتشاف معين يؤدي الى اعادة صياغة الاراء القائمة، لا يفسر أبدا باعتبـارات المنـطق المحض، حصرا، لانـه بعبارات أكثر دقة يناقض بعض اجـزاء التصورات المسلم بها بصفة عامة. إذ من الممكن دائما

وضع فرضيات احتياطية تسمح بتفادي تعديل النظرية جملة. ولئن تمكنت آراء جديدة، بالرغم من ذلك، من فرض نفسها، فان ذلك يندرج دائما في سياق وضع تاريخي ملموس، حتى ولو لم يكن العالم شخصيا محدوا سوى باعتبارات علمية. والنظرية الحديثة للمعرفة لا تنكر ذلك، ولو أن اهتمامها بمعطيات الوضع السوسيولوجية هو دون اهتمامها بالعبقرية أو بالصدفة عند تفحصها لعوامل محدِّدة غير ذات طبيعة علمية. اذا كان القرن السابع عشر قد تخلى تدريجيا عن فكرة التخلص من الصعوبات التي تغوص فيها المعرفة الفلكية التقليدية، وذلك باللجوء الى بناءات مفاهيمية مزادة، واذا كان قد انتقل الى النسق الكوبيرنيكي، فليس ذلك فقط بسبب مزايا هذا النسق المنطقية - بساطته الفائقة، مثلا. وحتى نفسر كون هذه المزايا بدت وقتئذ بمثابة أسباب لتفضيله بالذات، ينبغي الرجوع الى أسس البراكسيس الاجتماعي لذلك العهد. ان تحول هذا النسق، الذي يجهله القرن السادس عشر أو يكاد، الى قوة ثورية هو عنصر من عناصر المسلسل التاريخي الذي حقق الفكر الميكانيكي عبره سيادته[9]. ومع ذلك فان تبعية البنيات العلمية للسياق السوسيولوجي الذي تندرج فيه لا تلعب دورا في حالة نظريات بسعة نسق كوبيرنيك وحدها، بل هي تخص أيضا مشاكل البحث المتخصص كما تطرح كل يوم. وسيقود اكتشاف الاختلافات الجديدة في مختلف مجالات الطبيعة الجامدة أو الحية من قبل الكيميائيين في مختبراتهم أو من لدن الباحثين في علم المتحجرات، إما

9 - لقد وصفت هذا المسلسل دراسة هنريك غروسمان Henryk Grossmann
«Die gesell schaftlider Grundlagen der mechanistischen Philosophie und die Manufaktur :
(الأسس السوسيولوجية للفلسفة الميكانيكية والنمو الصناعي) المنشورة في:
Zeitschrift für sozialforschung, : IV, 1935, p. 161 sq.

الى تعديل التصنيفات القديمة وإما الى وضع تصنيفات جديدة، لكن ذلك يحدث تبعا لمعايير ليست اطلاقا من قبيل المنطق وحده. ان منظري المعرفة ينسلون عموما من هذه الصعوبة باستحضار مفهوم الغائية العقلية (ZweckmäBigkeit) الذي لا يلازم مبحثهم إلا ظاهرا. ان كون تعريفات جديدة قد تطرح بانسجام عقلي مع هدف محدد والصورة التي تكون عليها، لا يتوقفان فقط، في الواقع، على بساطة نسق العلم واتساقه الداخلي ولكن - من بين عوامل أخرى - أيضا على نزعة البحث والمقاصد المنوطة به والتي لا يمكن تفسيرها بله فهمها، في نهاية التحليل، انطلاقا من البحث ذاته.

وشأن تأثير المادة الامبريقية على النظرية، ليس تطبيق النظرية على المادة الامبريقية، عملية ملازمة للعلم فقط، بل عملية سوسيولوجية أيضا. وفي نهاية المطاف فان العلاقة بين الفرضيات ومعطيات الواقع لا تقوم في رأس العلماء بل في الصناعة. فالقوانين التي تجعل القطران الذي أخضع لتأثيرات كيماوية معينة، ينمي بعض الخاصيات اللونية، أو التي تفيد أن النيتروغليسرين، ملح البارود أو مواد أخرى مازالت تملك قوة انفجار مرتفعة، هي عناصر علم متراكم يجد في معامل الصناعة الكبرى تطبيقه الفعلي على واقع الامور.

من بين مختلف المدارس الفلسفية يبدو الوضعيون والبراغماتيون اكثر اهتماما من غيرهم بدخول العمل النظري في حياة المجتمع. انهم يحددون مهمة العلم على أنها التكهن بالنتائج القابلة للاستعمال وصياغتها. ومع ذلك فان هذا الوعي الواثق من نفسه ومن الاهداف التي يجب بلوغها، وهذا الايمان بالقيمة الاجتماعية لمهنته، يبقى، في عالم الواقع، مسألة شخصية خاصة بالعالم. وسواء آمن هذا العالم بعلم

مستقل «فوق اجتماعي» يحلق فوق العوارض، أو بأهمية عمله بالنسبة للمجتمع، فان هذين التأويلين المتعارضين لا يمارسان أي تأثير على حقيقة علمه. فالعالم وعلمه مندمجان في الجهاز الاجتماعي، والنتائج الايجابية للعمل العلمي هي عامل محافظة ذاتية واعادة انتاج مستمرة للوضع القائم، ولا أهمية للتأويل الذي يمكن أن يصوغه العلم عن نفسه في هذا الصدد. ينبغي فقط أن يوافق «تصوره» أي أن يضع النظرية بالمعنى الذي ذكرناه. وتكون مهمة العالم، في تقسيم العمل كما ينظمه المجتمع، هي ادماج الوقائع في منظومات مفاهيمية والحفاظ على هذه المنظومات في وضع بحيث يكون هو نفسه وكذلك جميع اولئك المدعوين لاستخدامها قادرين على السيطرة على أوسع قطاع ممكن من الواقع. داخل العلم نفسه يعني التجريب وضع الوقائع بحيث تكون موافقة أفضل موافقة، على كل حال، للحالة الراهنة للنظرية. أما المادة الاولية أي الادوات الامبريقية فتاتي من الخارج. يسعى العلم الى وضعها في صيغ واضحة، تتيح النظرة التركيبية، بحيث يمكن لنا توظيف المعارف كما نشاء. فجمع معرفة المعطيات الواقعية وتحويلها واشباعها عقلانية - سواء تعلق الامر بعرض المادة باكبر ما يمكن من الدقة كما هو الشأن في التاريخ وفي الاجزاء الوصفية من العلوم المتخصصة الاخرى، أو بجمع تركيبي لكتلة من المعطيات الجزئية وباستخلاص قوانين عامة منها، مثلما هو الحال في الفيزياء: النشاط النظري، باختصار. ذلك هو الشكل الخصوصي الذي تكتسيه التلقائية لدى العالم. فثنائية الفكر والكينونة، الذهن والادراك، شيء طبيعي لديه.

ان التصور التقليدي للنظرية مستمد تجريديا من النشاط

العلمي ، كما ينجز على مستوى محدد في اطار تقسيم العمل. فهو يوافق نشاط العالم بالذات ـ الذي يمارس بموازاة جميع الانشطة الاخرى التي تتضمنها الحياة الاجتماعية ، دون أن تظهر العلاقة العضوية بين مختلف اشكال النشاط بجلاء ، لذلك فان هذا التصور لا يبرز وظيفة العلم الحقيقة في المجتمع ، ولا دلالة النظرية في حياة البشر ، ولكن فقط معناها في الدائرة المنعزلة التي أنتجت فيها في ظروف محددة تاريخيا ، لكن حياة المجتمع في الواقع محصلة للعمل الذي تقدمه شتى قطاعات الانتاج ، وحتى لو كان تقسيم العمل في نمط الانتاج الرأسمالي يسير سيرا رديئا ، فانه لا يمكننا ، بناء على ذلك ، اعتبار هذه القطاعات قطاعات قائمة بذاتها ، مستقلة. فهي أشكال خصوصية للعلاقة الديناميكية التي يقيمها المجتمع مع الطبيعة وللمجهود الذي يبذله من أجل بقائه كما هو ، وهي عوامل مسلسل اجتماعي للانتاج حتى ولو كان هي ذاتها غير منتجة أو ضحلة الانتاج بالمعنى الحقيقي لهذهالكلمة. فلا بنية الانتاج الصناعي والفلاحي ولا مثنوية الوظائف المسماة بوظائف القيادة والتنفيذ والعمل والخدمات ، والنشاطات الفكرية واليدوية ، هي بترتيبات ثابتة ، راسخة في الطبيعة ، فهي تنشأ بالاحرى من نمط الانتاج كما يوجد في بعض اشكال التنظيم الاجتماعي . ان الاستقلال الظاهر لمسلسل العلم الذي يفترض في سيره أن يستخلص من جوهر محايث لموضوعه ، يوازي الحرية الظاهرة لا غير للذوات الاقتصادية في المجتمع البورجوازي ، فهذه الذوات تعتقد أنها تتصرف بناء على قرارات فردية ، والحال انها ليست حتى في أكثر حساباتها تعقيدا ، سوى أكثر الدواليب بروزا في ميكانيزم سيوسيولوجي تغيب عنها رؤيته رؤية شاملة.

ان الوعي الزائف الذي يملكه العالم البورجوازي للعهد الليبرالي

عن كرامته يتجلى في مختلف الانساق الفلسفية. لقد وجد في فجر هذا القرن تعبيره الساطع في الكانطية الجديدة لمدرسة ماربورغ، ففيها تنقلب بعض الخاصيات المعزوة للنشاط النظري للعالم المختص، مقولات كونية، ولنقل عوامل روح العالم، عوامل اللوغوس الخالد، أو بالادق، ترد بعض الخاصيات الجوهرية للحياة الاجتماعية الى حدود النشاط النظري للعالم. ان «سلطة المعرفة» تغدو هي «السلطة الخلاقة الاصلية» (Kraft des ursprungs). ويقصد بـ«الانتاج» «سيادة الفكر الخلاقة». بقدر ما يبدو شيء من الاشياء كمعطى، لابد أن نتمكن، انطلاقا من الانساق النظرية، وفي نهاية المطاف، من الرياضيات، من وضع مجموع التحديدات التي يتضمنها؛ فجميع الاحجام Les grandeurs المحدودة يمكن استخلاصها بواسطة حساب التفاضل والتكامل، بواسطة مفهوم اللانهائي الصغر، واستنباطها بهذا الشكل يعني بالتحديد «انتاجها». ان النسق الموحد للعم، الذي يملك بهذا المعنى سلطانا مطلقا، هو المثل الاعلى. ولما كان كل شيء في الموضوع يستحيل تحديدات ذات طبيعة مجردة، فان نتيجة هذا العمل لا يمكن تمثلها بشيء ملموس، مادي، فالوظيفة التي تحدد وتنظم وتوحدة هي الاساس الفريد لكل شيء والهدف الوحيد الذي ينزع نحوه المجهود البشري برمته. والانتاج هو انتاج الوحدة، والنتاج هو الانتاج ذاته[10]. حسب هذا المنطق، فان التقدم في الوعي بالحرية يعني أن جزءا متعاظما من رقعة الواقع التافهة التي أتيح للعالم رؤيتها يمكن أن يعبر عن نفسه في شكل حاصل تفاضلي. بيد أن المهنة العلمية ليست، في عالم الواقع

---

10 - Cf. Hermann Cohen, logik der reinen Erkenntnis Berlin, 1914, p 23 sq.
(منطق المعرفة الخالصة)

سوى عنصر غير مستقل للعمل، لنشاط الانسان في التاريخ، فانها تحتل فيه من هذا المنظور المكان كله. وحتى لو سلمنا بأن العقل سيكون مدعوا في مجتمع قادم الى تحديد الاحداث بالفعل، فان هذه الصورة لأقنمة اللوغوس في واقع بعينه لا تعدو أن تكون أكثر من طوباوية مقنعة. في العصر الراهن، مع ذلك، يستطيع الانسان أن يتعلم معرفة نفسه بنفسه ليس في علوم الطبيعة القائمة على الرياضيات باعتبارها لوغوسا خالدا، وانما في نظرية نقدية للمجتمع كما هو، يغلب عليها هاجس وضع نظام مطابق للعقل.

اذا اعتبرنا على حدة بعض النشاطات أو فروع النشاط وكذا مضامينها ومواضيعها، فانه ينبغي، حتى لا نقع في الخطأ أن يكون لدينا وعي ملموس بالطابع المحدود للنتائج المحصل عليها عن طريق هذه العملية، ينبغي تبني تصور يتيح لاحقا، ضمن نظرة شاملة للبراكسيس الاجتماعي، اعادة ادماج قطاع النشاطات الفكرية التي عزلت بهذا الشكل. في التمثل الذي يكونه العالم نفسه حتما عن النظرية انطلاقا من نشاطه المهني بالذات، توفر العلاقة بين المعطى الواقعي والمنظومة المفاهيمية امكانية هامة للشروع في اعادة الادماج هذه. ولقد اعترفت نظرية المعرفة المسلم بها حاليا، هي الاخرى، بالاشكالية المحايثة لهذه العلاقة إذ كثيرا ما تلح على كون نفس الاشياء تطرح على مادة معينة قضايا لا يمكن التكهن بتاريخ حلها، بينما تستسيغها مادة أخرى بلا قيد ولا شرط كمعطيات واقعية. فبعض الظواهر المعقدة التي تبدو في الفيزياء بمثابة موضوع لبحث يتعين انجازه تطرح في البيولوجيا على انها بديهيات؛ والبيولوجيا نفسها تعتبر من باب الدراسة الفيزيولوجية، عمليات تحتل في السيكولوجيا منزلة المسلمة. وعلوم المجتمع تطرح

كمعطى الطبيعة برمتها، البشرية منها وغير البشرية، وتهتم بالعلاقات التي تقوم فيما بين الانسان والطبيعة وفيما بين الانسان والانسان. لكن لا يكفي الاشارة الى نسبية العلاقة هذه بين الفكر النظري والوقائع، والتي تبقى مضمرة في العلم البورجوازي، حتى يتم دفع صياغة تصور النظرية الى الامام؛ بل لابد من تطوير بعض الاعتبارات التي لا تخص رجل العلم فقط، بل النشاط المعرفي للفرد.

ان كلية العالم المحسوس، كما هي معطاة بالنسبة للفرد الذي يعيش في المجتمع البورجوازي وكما يؤولها في حدود التصور التقليدي للعالم الذي يقيم معه هذا المجتمع علاقات تحديد متبادل، تعتبرها الذات التي تفكر فيها بمثابة أعلى درجة للواقع المعطى الذي يتعين تقبله كما هو. فالنشاط الادماجي للفكر الفردي يشكل جزءا من ردود الفعل الاجتماعية التي تنزع نحو تكييف مطابق أدق مطابقة ممكنة للحاجات القائمة، لكن يوجد بصدد هذه النقطة فرق جوهري بين الفرد والمجتمع. فهذا العالم الذي هو بالنسبة للفرد معطى مفروض من الخارج وينبغي أخذه بعين الاعتبار، هو في نفس الوقت، وبنفس الدرجة، الشكل الذي اتخذه والذي ينزع نحو المحافظة عليه، نتاج البراكسيس الاجتماعي برمته. ان محيطنا كما ندركه ـ مدن وقرى وحقول وغابات ـ يحمل علامة عمل البشر، وليس هؤلاء البشر محصلة للتاريخ في لباسهم وهندامهم ومظهرهم وحساسيتهم الخصوصية فقط، إذ أن طريقتهم في النظر والسمع ذاتها لا يمكن أن تفهم سوى بالرجوع الى سيرورة الحياة الاجتماعية كما تعاقبت منذ آلاف السنين. ان المعطيات الواقعية التي تخبرنا بها حواسنا تخضع لحتمية اجتماعية مزدوجة من خلال الطابع التاريخي للموضوع المدرَك والطابع التاريخي للعضو الذي يدرك.

فالموضوع والعضو ليسا مجرد معطيين طبيعيين فحسب، بل يضعهما النشاط الانساني أيضا؛ غير أن الفرد المدرك يحس بنفسه وكانه يتلقى الامور بسلبية. بيد أن التعارض بين الانفعال والفعل الذي يظهر في نظرية المعرفة في شكل ثنائية الحس والذهن لا ينطبق على المجتمع بنفس القدر الذي ينطبق به على الفرد. فبينما يشعر الفرد بنفسه منفعلا وتابعا، يكون المجتمع، مع أنه مشكل هو نفسه من أفراد، ذاتا فاعلة، ولو أنه غير واع وبالتالي غير أصيل. هذا الاختلاف الوجودي بين الانسان والمجتمع تعبير عن الصدع الذي ما انفك يطبع الاشكال التاريخية للحياة الاجتماعية حتى يومنا هذا. فوجود المجتمع كان دائما إما قائما على القمع الخالص، وإما المحصلة الميكانيكية العمياء للعب قوى متناحرة، ولم يكن أبدا، على كل حال، نتاج العفوية الواعية لافراد أحرار. لذلك فان مفهومي الفعل والانفعال يتغير معناهما حسب تطبيقنا لهما على المجتمع أو على الفرد. في النظام الاقتصادي البورجوازي، يكون فعل المجتمع أعمى وملموسا، بينما يكون فعل الفرد مجردا وواعيا.

ان الانتاج الانساني دائما، بمعنى ما، نشاط مخطط. فبقدر ما يكون المعطى الواقعي الذي يأتي بالنسبة للفرد، اذا صح القول، من الخارج ليضاف الى النظرية، نتاجا للمجتمع، لابد أن يكون من الممكن بالتالي، أن نعثر فيه على شيء من العقلانية. والحال أن المعرفة المتاحة محايثة دائما في شكل تطبيقي، للبراكسيس الاجتماعي وبالتالي فان المعطى المدرَك تحدده جزئيا، حتى قبل الصياغة النظرية التي يخضعه لها الفرد العارف، التمثلات والمفاهيم الانسانية. لا ينطبق ذلك على التجريب في ميدان علوم الطبيعة فقط. فهذه «الموضوعية الخالصة» في مجرى التجربة، التي تزعم الطريقة التجريبية بلوغها، مرتبطة طبعا

بشروط تقنية ذات علاقة جلية مباشرة، بمسلسل الانتاج المادي. لكن من العسير هنا التمييز بين مشكلة وجود المعطيات الواقعية عبر وساطة البراكسيس الاجتماعي برمته ومشكلة التأثير الذي تمارسه آداة القياس باعتبارها وسيلة خاصة للملاحظة على الشيء الملاحظ. فهذه المشكلة الاخيرة التي ما فتئت الفيزياء نفسها تتخبط فيها، ليست علاقتها بتلك التي أثرناها هنا، بأوثق من علاقتها بمشكل الادراك بصفة عامة، في جميع اشكاله، بما في ذلك أشدها ابتذالا. منذ أمد طويل وعمل الجهاز الحسي للانسان نفسه يتسم الى حد كبير بالنزوع نحو التجريب، العلمي. فالصبغة التي تعزل بها الملاحظة عناصر موضوعها وتوحدها، تهمل البعض منها وتبرز البعض الآخر، البعض الآخر، يحددها نمط الانتاج الحديث بنفس الدرجة التي يحدد بها شروط حياة القناص أو الصياد في قبيلة بدائية ما ادراكه ـ ويحددها الموضوع ذاته والحق يقال. في هذا الصدد يمكن أن نعكس الافتراض القائل بان الاداة امتداد للعضو البشري وأن نقول بان العضو نفسه امتداد للاداة. ففي أعلى مستويات الحضارة التقنية، يحدد البراكسيس الانساني الواعي تحديدا لا واعيا ليس الجانب الذاتي من الادراك فقط بل، الى حد كبير، الموضوع ذاته أيضا. فما يراه الفرد العضو في مجتمع صناعي حوله يوميا: المساكن الشعبية، الورشة، القطنيات، حيوانات المجزرة، الكائنات البشرية، وليس فقط حضورها المادي، الجسدي بل أيضا الحركة التي يُدرَكون فيها بمناسبة تنقلاتهم في الميترو وفي المصعد وفي السيارة وفي الطائرة، ـ كل هذا العالم يحمل العلامات المرئية للعلم الواعي، ومن المستحيل في الواقع التمييز بين ماهو من باب الطبيعة الخام اللاواعية وماينتج عن البراكسيس الاجتماعي. فحيث يدخل الانسان في علاقة مع مواضيع طبيعية محضة، بصفتها هذه، فان هذه الصفة التي تكتسيها الطبيعة تنشأ

هي أيضا من التناقض مع عالم المجتمع وهي بهذا المعنى تابعة له.

ومع ذلك، فان الفرد لا يدمج الواقع المحسوس في المنظومات المفاهيمية الا كمجرد تسلسل للمعطيات الواقعية. والمنظومات المفاهيمية تشكلت هي نفسها ضمن علاقة - متغيرة والحق يقال - مع سيرورة الحياة الاجتماعية. اذا كان الحكم على معطيات التجربة وادماجها في الانساق التي يبلورها الذهنَ يعتبران بالتالي، كقاعدة عامة بمثابة أمر بديهي ويشكلان موضوع اجماع ملحوظ داخل مجتمع معين، فان هذا التناغم بين الادراك والفكر التقليدي من جهة، والمونادات أي الذوات الفردية للمعرفة من جهة أخرى، ليس صدفة ميتافيزيقية. فمملكة العقل الطبيعي، مملكة الحس المشترك التي لا يوجد بالنسبة اليها أي سر، والاجماع العام في مجالات غير ذات علاقة مباشرة بالصراعات الاجتماعية - كمجال علوم الطبيعة مثلا - ينجمان عن كون عالم الاشياء الذي ينصب عليه الحكم هو الى حد كبير نتاج نشاط يحدده نفس الفكر الذي يتيح للفرد أن يتعرف على هذا العالم ويفهمه: ان فلسفة كانط تعبر عن هذا الواقع من منظور مثالي. فنظرية القابلية السلبية للحواس ونشاط الذهن، بالنسبة له، تثير مسألة معرفة من أين يستمد الذهن اليقين بقدرته دائما، وفي مستقبل لا محدود، على اخضاع تعدد المعطيات المحسوسة لنسق مقولاته. فكانط يحارب صراحة أطروحة تناغم قائم سلفا، أطروحة «تكون سابق للعقل الخالص» مفادها أن قواعد الفكر بقيمتها اليقينية ستكون معطاة بالفطرة، أما الأشياء فتتطابق واياها بعديا aposteriori [11]. حسب التفسير الذي

---

11 - Cf. Kant, Critique de la Raison pure, Déduction transcendantale des concepts purs de l'entendement prg. 27.

يُقترح، فان الظواهر التي تدركها الحساسية، عندما يجمعها الادراك فتشكل موضوع حكم واع، تكون قد اكتست من قبل شكل ذات متعالية ـ وبالتالي شكل نشاط للعقل ـ[12]. لقد حاول كانط في أهم فصول **نقد العقل الخالص**، بدقة واهتمام تأسيس أطروحة «التناسب المتعالي»، أطروحة تحديد الذات المتعالية ـ دون علم الوعي الفردي ـ للانطباعات الحاصلة. ان الصعوبة والغموض الملازمين، حسب كانط نفسه، للمقاطع الرئيسية من استنباط وتبسيط مفاهيم الذهن الخالصة التي تعالج هذا المشكل ربما يمكن تفسيرها بعزوه، انطلاقا من منظوره المثالي، للحصة غير الفردية من النشاط المعرفي التي لا تدركها الذات الامبريقية، الى وعي في ذاته، الى مرجع روحي محض. تبعا لامكانيات التركيب النظري التي كانت في المتناول في عهده، فانه لا يعتبر الواقع بمثابة نتاج لعمل المجتمع ـ عمل عشوائي في مجموعه بالتأكيد، ولكنه موجه من حيث التفاصيل نحو أهداف يتعين بلوغها. فحيث يرى هيغل خدعة للعقل ـ، إنما **لعقل** موضوعي محايث للتاريخ الكوني ـ، يرى كانط «فنا مختبئا في أعماق النفس البشرية، سيكون من العسير دائما انتزاع آليته الحقيقية (Handgriffe) من الطبيعة، قصد كشفها للعيان»[13]. لقد فهم، على كل حال، أن التباعد بين الواقعة والنظرية الذي يلاحظه العالم في نشاطه الفرعي الخصوصي ينطوي على وحدة

---

12 ـ ibid. De la déduction des concepts purs de l'entendement, 2e section, IV. Explication préliminaire de la possibilité des catégories comme connaissances a priori. Trad. Tremesaygues - Pacaud, Paris, 1905, p. 144 Sq.

13 ـ Critique de la Raison pure. Du schématisme des concepts purs de l'entendement, op.cit, p.175 Sq.

عميقة، وحدة الذاتية الجماعية التي يتوقف عليها العمل المعرفي الفردي. فنشاط المجتمع يبدو بمثابة القدرة المتعالية أي بمثابة مجموع العوامل المكونة للنشاط الفكري. مع ذلك، عندما يقول كانط بان النشاط المتعالي يَلُفُّه الغموض، أي لا يدركه العقل مع أنه عقلاني، فان هذا القول لا يخلو من الصحة. ومهما استخدم الافراد من ذكاء في المنافسة التي يضطرهم اليها نظام الاقتصاد البورجوازي، فان هذا الاقتصاد لا يحكمه أي مخطط، وليس موجها بشكل واع نحو هدف عام: فحياة الهيئة الاجتماعية لا تنجم عنه الا مقابل مشاحنات لا حصر لها، في شكل هزيل، ونوعا ما بالصدفة. ان المصاعب الصميمية الملازمة لاهم تصورات فلسفة كانط ـ ذات الذاتية المتعالية، الزكانة الخالصة، الوعي في ذاته، حتى لا نذكر إلا أهمها ـ تشهد بعمق فكره وصدقه. فالطابع المزدوج الذي تنم عنه هذه المفاهيم الكانطية: وحدة وغائية مدفوعتان الى أعلى درجة من جهة، ومن جهة أخرى بقايا الغموض، العتمة، اللاوعي، يوازي تماما الشكل المتناقض الذي يكتسيه النشاط البشري في الازمنة الحديثة: فالنشاط الجماعي للناس في المجتمع هو نمط وجود عقلهم الخصوصي، ففي هذا النشاط وبواسطته يدخلون قواه في حيز التطبيق ويؤكدون ماهيته وفي نفس الوقت، مع ذلك، يبدو لهم مجمل هذا المسلسل ونتائجه بمثابة شيء غريب، ومع كل ما ينطوي عليه من اهدار للطاقة وللنفوس، من الحروب ومن المآسي العديدة والمنافية للعقل، فانه يأخذ صورة قوة طبيعية ثابتة، صورة قدر متعال على البشرية. ففي فلسفة كانط النظرية وفي تحليله للمعرفة، يبقى هذا التناقض قائما. ولئن بقي فيها مشكل العلاقة بين الفعل والانفعال، وبني القبلي والمعطى المحسوس، وبين الفلسفة والسيكولوجيا، بدون

حل، فان ذلك يشكل بالتالي نقصا، ليس ذاتيا، بل يجد أساسه بالضرورة في واقع الأشياء.

وقد أوضح هيغل هذه التناقضات وطورها، ولكن قصد التوفيق فيما بينها في الأخير ضمن مرجع روحي أعلى. فهيغل بطرحه للروح المطلق كواقع أعلى، قد تحرر من تلك الورطة التي وضع كانط نفسه فيها، بقوله بوجود ذات كونية استحال عليه تحديدها حقا. فالكونية قد حققت بالنسبة له، النمو الضروري، انها تتماهى وكلية السيرورات. والعقل لم يعد عليه بتاتا أن يكون نقديا محضا ازاء نفسه، فلقد أصبح، عند هيغل ايجابيا، حتى قبل الاعتراف والاقرار بعقلانية الواقع. أمام استمرار التناقضات في واقع الوجود البشري، وعجز الافراد أمام أوضاع نتجوها بأنفسهم، يبدو هذا الحل بمثابة قول شخصي محض، يشهد على أن الفلسفة قد اختارت لحسابها اقامة السلم مع عالم لا انساني.

ان النشاط الذي يعني ادماج المعطيات الواقعية في أنساق مفاهيمية موجودة سلفا تنقحها عن طريق تبسيطها أو بازالة التناقضات عنها، يشكل، كما سبق أن رأينا، جزءا من مجموع البراكسيس الاجتماعي. لما كان المجتمع منقسما الى جماعات والى طبقات، فان من البديهي أن البناءات النظرية سيكون لها، حسب انتمائها الى هذه الجماعة والطبقة أو تلك، علاقة مختلفة مع هذا البراكسيس في كليته. وطيلة مرحلة تشكل الطبقة البورجوازية في قلب مجتمع اقطاعي، فان نظرية العلم الخالص التي كانت تتطور مع هذه الطبقة قد لعبت في سياق ذلك العهد دور عامل انحلال قوي وعامل عدوان ضد الشكل التقليدي للبراكسيس. في زمن الليبرالية طبعت هذه النظرية النموذج الانساني السائد. أما اليوم، فان التطور لم يعد يحدده وجود أولئك الناس

المتوسطين الذين ليس لهم، في منافستهم من حل سوى تحسين الجهاز المادي للانتاج ومنتجاته وإنما بالاحرى، التعارضات بين الزمر الحاكمة على الصعيد الوطني والدولي، على مختلف مستويات القرار الاقتصادي والسياسي. وطالما أن الفكر النظري ليس موجها نمو أهداف بالغة الخصوصية تتصل بتلك الصراعات الطبقية، أي قبل كل شيء نحو الحرب وصناعات التسلح، فانه لا يحظى إلا باهتمام محدود؛ يقع تقليص مجمل الطاقات المبذولة في تكوين وتطوير قدرة الفكر المستقل عن كل تطبيق ملموس.

مع ذلك، فان تلك الاختلافات التي يمكن أن تضاف اليها اختلافات أخرى، لا تمنع النظرية في شكلها التقليدي من أداء وظيفة اجتماعية ايجابية: انها تسمح بالحكم على الواقع المعطى، عن طريق جهاز مفاهيمي ومنطقي خلفه التقليد، فاعل دائما حتى في الوعي الاكثر بساطة؛ ثم انها تقيم علاقة تأثير متبادل يمارس، انطلاقا من المسؤوليات المهنية اليومية، بين المعطيات الواقعية والاشكال التي صاغها الفكر النظري. ففي هذا النشاط الفكري توجد مسجلة، بشكل ما، الضرورات والغايات والعادات والنزعات التي تميز كينونة البشرية في شكلها الراهن وشأنه شان آداة مادية للانتاج، فان نشاط العقل هذا جزء لا يتجزأ من النسق الثقافي بصفته كلية، وليس فقط من نسقنا الثقافي كما هو، بل أيضا تقديرا، من نظام أكثر عدالة، أكثر تمايزا وأكثر اتساقا. وطالما أن مثل هذا الفكر النظري لا يتكيف من تلقاء نفسه مع مصالح هي، بشكل ما غريبة عليه ولا علاقة لها بموضوعه الخاص به، بل يتوقف حقيقة عند مشاكله الخصوصية، كما طرحها عليه تطور مختلف العلوم حيث يطرح انطلاقا من هذه المشاكل مشاكل أخرى، ويغير

المفاهيم القديمة حيثما بدا ذلك ضروريا، فانه يستطيع بحق، من أجل تبرير نفسه، أن يدعي فضل النجاحات التقنية والصناعية التي عرفها العهد البورجوازي، وأن يكون واثقا من نفسه. فهو في الحقيقة لا يمكن أن يُعتبر إلا بمثابة مصدر للفرضيات، لا لليقينيات، لكن هذا الطابع الفرضي من جهة أخرى مُعوَّض بما فيه الكفاية. فالشك لا يتجاوز القدر الادنى الذي تفرضه عليه في كل لحظة الوسائل الفكرية والتقنية المتاحة والتي ثبتت فعاليتها العامة، فضلا عن ذلك، فان بناء مثل تلك الفرضيات نفسه - مهما كانت امكانية صحتها محدودة - يعتبر بمثابة نشاط انتاجي قيم، ضروري للمجتمع، وغير فرضي بتاتا في حد ذاته.
ان صياغة الفرضيات وبشكل أعم، العمل الانتاجي على صعيد النظرية، في السياق الاجتماعي الراهن، قابل كليا للاستعمال، أي أنه موضوع طلب في السوق. فبما أن ثمنها أقل من قيمتها أو أنها لا تجد حتى من يشتريها، فإنها لا تفعل سوى مشاطرة مصير النشاطات الملموسة الاخرى التي يضيع نفعها المحتمل وسط النظام الاقتصادي القائم. إلا أن هذه النشاطات تفترض ذلك سلفا وتشكل جزءا من المسلسل الاقتصادي الشامل كما يتم في الشروط التاريخية المحددة المعلومة. فالسؤال الذي يطرح في هذا الصدد ليس هو معرفة ما اذا كان المجهود العلمي في حد ذاته منتجا، بالمعنى الدقيق للكلمة. في الوضع القائم، كما هو، يوجد طلب على كمية هائلة من المنتوجات المشهورة بعلميتها؛ فهذه المنتوجات تجد بالفعل مشتريا على نطاق غير متكافىء؛ إذ أن جزءا من المواد الناتجة عن العمل المنتج حقا، يُتبادل مقابلها، دون أن يكون لذلك أدنى دلالة بخصوص قيمتها الانتاجية بالذات، فالنشاط المفصول عن الواقع الممارس في بعض قطاعات المؤسسة الجامعية، والذكاء الذي يهدر في بناء ايديولوجيات ميتافيزقية أو غير

ميتافيزقية: كل ذلك له أيضا دلالته الاجتماعية كما هو شأنه شأن مواد أخرى ناجمة بالضرورة عن تناقضات المجتمع، دون أن يستجيب تبعا لذلك حقا، في الحاضر، لمصالح جزء له أهمية تذكر من الهيئة الاجتماعية. ان نشاطا يسهم في وجود المجتمع كما هو، ليس في حاجة بتاتا الى أن يكون منتجا بالمعنى الدقيق، أي منتجا للقيمة لفائدة مؤسسة بعينها. بامكانه، دون ان يكون كذلك، أن يشكل جزءا لا يتجزأ من النظام القائم ومن شروط امكانيته نفسها، وذلك بالضبط هو حال النشاط العلمي المتخصص.

بيد أن الإنسان يمكن أن يتبنى موقفاً يقضي بأن يأخذ المجتمع نفسه كموضوع. فهذا الموقف لا يستهدف فقط إزالة بعض عيوب المجتمع مهما كانت؛ فهي تبدو له، بالأحرى، مرتبطة ارتباطاً حتمياً بتنظيم الصرح الإجتماعي برمته. مع أن هذا الموقف هو نفسه نتاج البنية الاجتماعية، فليس من نيته الواعية ولا من أثره الموضوعي تحسين سير هذه البنية في شيء. فمفاهيم التحسين والمنفعة والغاية العقلانية، والإنتاجية والقيمة كما تفهم في النظام القائم، تبدو له بالعكس بمثابة مفاهيم مشبوهة من باب أولى، وليس بتاتاً كمقولات خارجة عن العلم لا يتعين عليه إعارتها أي اهتمام. فبينما يكون نصيب الفرد، كقاعدة عامة، هو قبول التحديدات الأساسية التي يخضع لها وجوده كمعطيات وبذل أقصى جهده في سبيل إشباع متطلباتها، بينما يجد إشباعاً وكرامة في أداء المهام التي تناسب المكان الذي يمثله في المجتمع في حدود قواه - بإيجاز بقيامه بواجبه كما ينبغي بالرغم من جميع الإنتقادات التي سيحق له أن يصوغها في دائرة نشاطه الشخصي، فإن هذا الموقف الذي سنسميه نقدياً يتصف على العكس بالإرتياب الكلي إزاء قواعد السلوك

التي تزود بها الحياة الإجتماعية، كما هي منظمة، الفرد. إن ثنائية الفرد والمجتمع التي يقبل الفرد بموجبها الحدود المرسومة قبلياً لنشاطه على أنها طبيعية، تبدو نسبية إذا ما تبنينا وجهة نظر النظرية النقدية. فهَذه النظرية تعتبر التنظيم الذي يحدده بشكل ميكانيكي مجموع النشاطات الفردية ـ أي تقسيم العمل، كما يوجد، والفروق الطبيعية ـ بمثابة نتيجة بإمكانها، بحكم ارتباطها ببراكسيس إنساني، أن تدخل هي الأخرى في باب تفكير منهجي وقرار مطابق لمقتضيات العقل.

إن الثنائية المميزة للتنظيم الإجتماعي الراهن في كليته، تبلغ لدى الذوات التي تتبنى الموقف النقدي، مستوى التناقض الواعي. فبتعرفها، في النظام الإقتصادي القائم، وبنية الثقافية الفوقية برمتها على نتاج العمل الإنساني، شكل التنظيم الذي كرست إنسانية زماننا نفسها له، تبعاً لإمكانياتها، فإن هذه الذوات تتماهى هي نفسها مع هذه الكلية وتعتبرها بمثابة إرادة وبمثابة عقل وبمثابة عالمها الخاص، وهي تتعلم في الوقت ذاته أن السيرورات الإجتماعية شبيهة بسيرورات طبيعية غير بشرية، ميكانيكية محضة، لأن الأشكال الحضارية التي تقوم على الصراع والقهر لا تشهد بوجود إرادة موحدة وواعية لذاتها؛ إن هذا العالم كما هو، ليس عالمها، بل عالم الرأسمال. والتاريخ الذي تعاقب حتى أيامنا هذه لا يمكن أن يفهم فيه حقاً إلا أفراد معزولون وجماعات معزولة، ولو بشكل ناقص، بآعتبار أنهم تابِعون صميميا لمجتمع لاإنساني، ويظلون، بالنتيجة، إلى حد كبير، وحتى في نشاطهم الواعي، دواليب ميكانيزم معين. وبالتالي فإن التماهي متناقض، والتناقض هو خاصية جميع مفاهيم الفكر النقدي. وهكذا فإن المقولات الإقتصادية ـ العمل، القيمة، الإنتاجية ـ تعني بالنسبة له ما تعنيه بالضبط في النظام القائم، وكل تأويل آخر يبدو بالنسبة له بمثابة مثالية

سمجة. وهو يرى في نفس الوقت أن ليس بالإمكان قبول هذا المعنى بلا قيد ولا شرط دون انتهاك الحقيقة انتهاكاً فظاً: فالإعتراف النقدي بالمقولات التي تسود الحياة الإجتماعية يقتضي في نفس الوقت إدانة هذه الأخيرة. إن هذا الطابعَ الديالكتيكي لتأويل الإنسان الحديث لنفسه بنفسه يحدد في التحليل الأخير حتى غموض النقد الكانطي. فما دام الناس يتصرفون كأجزاء جسم مجرد من العقل، لا يمكن للعقل أن يصبح شفافاً بالنسبة لذاته. وبالنسبة للمجتمع، فإن الوجود العضوي - وجود وحدة تنمو وتتطور وتضمحل وفق القوانين الطبيعية - ليس بالإطلاق نموذجاً يحتذى، بل هو بالعكس نمط غامض وبدائي للكائن، لابد أن يتحرر منه. إن موقفاً يرمي، وهو ينزع نحو هذا التحرر، إلى تغيير الكل الإجتماعي، يمكن له بكلِّ تأكيد، أن يستفيد من العمل النظري كما يُنجز داخل بنيات الواقع كما هو، غير أنه مجرد من الطابع النفعي الذي يمثله الفكر التقليدي بصفته نشاطاً مهنياً يمكن للمجتمع استغلاله. كما سبق أن رأينا، فإن الفكر النظري التقليدي يعتبر تكوين الظواهر المعقدة التي تشكل وضعية محددة وكذلك الإستعمال العملي للأنساق المفاهيمية التي تدمج فيها، ومن ثمة دورها الخاص في البراكسيس، بمثابة عوامل خارجة عن نطاقه. إن هذا التنصل الذي تعبر عنه المصطلحات الفلسفية بواسطة لعبة المتناقضات: التعارض بين القيمة والبحث، بين العلم والعمل، إلخ يجنِّبُ العالم اختبار التناقضات التي أشرنا إليها ويمنح عمله الإطار المتين الذي يفتقر إليه. إن فكراً يرفض هذا الإطار يبدو عديم الأساس: هل بوسع مسلك نظري لا يستلزم، في التحليل الأخير، توضيح الوقائع عن طريق أنساق مفاهيمية بسيطة ومتمايزة قدر الإمكان، أن يكون شيئاً آخر غير لهو فكري محض مجرد من كل اتجاه، غير خليط من الشعر المجرد والتعبير

عما يخالج النفس لا سلطان له على الواقع ؟ إن تحليل التحديدات الإجتماعية التي تجثم على الوقائع والنظريات، يمكن له، بكل تأكيد، أن يشكل موضوع بحث علمي، بل وحقلاً كاملاً للعمل النظري، لكننا لسنا نرى ما يميز هذا النوع من الدراسات في النهاية عن الأبحاث العلمية المتخصصة الأخرى. إن دراسة الإيديولوجيات أو حتى سوسيولوجيا المعرفة، اللتين عزلتا عن النظرية النقدية للمجتمع بغية رفعهما إلى مرتبة ميادين قائمة بذاتها، لا تتعارضان فعلاً، لا من حيث الطبيعة ولا من حيث الطموحات مع المشروع التقليدي للتصنيف العلمي. ويختزل فيهما مجهود الفكر في سبيل معرفة نفسه بنفسه إلى الكشف عن العلاقات بين المواقف الفكرية والإنتماء الإجتماعي. بحكم طبيعته الخاصة، فإن الموقف النقدي الذي تتجاوز مراميه مرامي البراكسيس الإجتماعي القائم، ليس بكل تأكيد بأقرب إلى تلك العلوم الإجتماعية منه إلى علوم الطبيعة. فما يجعله معارضاً للتصور التقليدي للنظرية ليس هو اختلاف المواضيع بقدر ماهو اختلاف الذوات. فالمعطيات الواقعية كما تنجم عن العمل المنجز في المجتمع لا توجد، بالنسبة لأولئك الذين يتبنون هذا الموقف، خارج مجال التفكير، بقدر ما توجد خارجه بالنسبة لرجل العلم أو بالنسبة لممثلي أي مهنة أخرى، والذين يفكرون جميعاً كعلماء مصغرين. فشغلهم الشاغل هو خلق تنظيم جديد للعمل. لكن بما أن الظواهر المعقدة التي يسجلها الإدراك تعتبر بمثابة منتجات خاضعة مبدئياً لسلطة الإنسان ولابد أن تخضع له، على كل حال في المستقبل فإنها تكف عن كونها مجرد وقائع.

بينما يعتبر رجل الإختصاص «بصفته عالماً» الواقع الإجتماعي ومنتجاته بمثابة معطيات خارجة عن نشاطه ويضطلع «بصفته مواطناً» بالإهتمام الذي يخصها به سواء بقراءة مقالات سياسية أو بكتابتها،

بالإنخراط في أحزاب أو في منظمات خيرية، بالمشاركة في الإنتخابات، دون أن يتمكن من توحيد هذين النمطين من السلوك علاوة على أنماط أخرى سوى على مستوى التأويل السيكولوجي - في أحسن الأحوال - فإن مبرر وجود الفكر النقدي اليوم هي محاولة تجاوز هذا التوتر تجاوزاً حقيقياً، محاولة رفع التعارض بن الفرد التلقائي، العاقل، الواعي بأهدافه بطبعه، والعلاقات التي يقتضيها مسلسل العمل والتي يقوم عليها الصرح الإجتماعي برمته. فالفكر النقدي ينطوي على تصور متناقض للإنسان. وسيظل كذلك ما لم يتحقق ذلك التماهي. إذا كانت ميزة الإنسان هي التصرف طبقاً للعقل، فإن البراكسيس الإجتماعي الراهن الذي يحدد أشكال الوجود بتفاصيلها، لا إنساني، وهذه اللاإنسانية تنعكس على كل ما يقع إنجازه في المجتمع. سوف يبقى دائماً شيء ما خارجاً عن نشاط الإنسان الفكري والمادي: الطبيعية، بصفتها جمعاً لكل العوامل التي لم يتم التحكم فيها بعد في لحظة معينة من التاريخ، والتي لابد للمجتمع من مواجهتها. لكن بقدر ما تنضاف إلى هذه الطبيعة عوامل الوضعية التي ليست رهينة، في الواقع، إلا بالناس أنفسهم-عَلاقاتهم في العمل وسير تاريخهم الخاص - فإن هذا الطابع الخارجي لا يوجد فوق التاريخ في عالم الخلود وحسب - فليس ذلك حال حتى الطبيعة الخالصة والمجردة كما حددناها - وإنما هو علاقة عجز مشين، لا يمكن الإستسلام له دون السير في الطريق المضاد للعقل والإنسانية.

إن الفكر البورجوازي مشكل بحيث يكتشف بحكم الضرورة المنطقية وهو يفكر في ذاته الخاصة، الأنا l'égo، الذي يتخيل أنه قائم بذاته. إنه مجرد في جوهره، ومبدأه هو الفردية المعزولة عن الصيرورة الوقائعية والتي تجعل من نفسها، بكل كبرياء، العلة الأولى للكون، - هذا عندما لا تتماهى معه بكل بساطة. وعلى نقيض هذا الإتجاه تماماً

نجد الإيديولوجيا التي تعتبر نفسها بمثابة التعبير الملائم والخالي من كل اشكـال عن جماعـة مشكلة، ـ التصور النازي «للشعب» على سبيل المثال. هنا تستعمل الـ «نحن» الخطابية بجدية كبيرة؛ ذلك أن الخطابية تخال نفسها ترجمان الجماعة برمتها. في مجتمع اليوم الممزق، ينشر هذا الشكـل الفكـري وهم الإنسجـام وخصوصاً عندما يطبق على قضايا التنظيم الإجتماعي. إن الفكر النقدي والنظرية التي يصوغها يتعارضان مع هذين الموقفين الفكريين؛ إذ هما ليسا نتاج فرد معزول ولا جماعة من الأفراد. فهما يتخذان عن قصد، على العكس من ذلك، كذات، فرداً محدداً بعـلاقـاتـه الحقيقية مع أفـراد آخـرين ومع جماعات، وبعلاقته التناحرية مع طبقة بعينها، وأخيراً بآندماجه عبر هذه الوسائط في مجموع الهيئـة الإجتـماعية وفي الـطبيعة. فهو ليس ذرة شأن الأنا في الفلسفة البورجوازية بل لابد، لكي نمثله، من بناء نموذج للواقع التاريخي في زمانه. وحتى الذات المفكرة ليست هي المجال الذي تلتقي فيه المعرفة وموضوعها، والذي يمكن بالتالي انطلاقاً منه اكتساب معرفة مطلقة.
فهذا المظهر الوهمي الذي استقرت عليه المثالية منذ ديكارت، ذو طبيعة إيديولـوجية بالمعنى الـدقيق للكلمة؛ والحرية المحدودة التي يتمتع بها الفرد في المجتمع البورجوازي تأخذ فيه شكل حرية واستقلال كليين.
والواقع أن الذات سواء كانت مفكـ[illegible] لاغير، أو تتعاطى لنشاط آخر مهما كان، لا يمكن أن يكون لها، في مجتمع غير شفاف ولا واع لذاته أي يقـين بخصـوص طبيعتهـا الخاصة. في مجال التفكير حول الإنسان، تنفصل الذات عن الموضوع انفصالاً لا رجعة فيه؛ ويقذف بتماهيهما من الحـاضر إلى المستقبـل. والمنهـج الـذي يقـود إلى هذه النتيجة يمكن تسميته، بلغة ديكارت، البحث عن الوضوح، والتوضيح بالنسبة لفكر نقدي حقيقي لا يمكن أن يكون عملية منطقية فحسب، بل لابد أن يتم بنفس القـدر في المجـال الملمـوس للتاريخ. عندما يتحقق، فإنه

يسبب تحولاً في البنية الإجتماعية برمتها وفي علاقة المنظر بالمجتمع بشكل عام، على السواء، بمعنى أن الذات تتغير ودور الفكر كذلك. يتميز المنطق الديكارتي عن المنطق الجدلي بجميع أشكاله بكونه يطرح فرضية علاقة ثابتة بطبيعتها بين ذات المعرفة ونظريتها وموضوعها.

لكن ترى ما هو التمفصل القائم بين الفكر النقدي والتجربة؟ إذا كان هذا الفكر لا ينوي إدخال نظام فقط، ولكن أيضاً أن يستمد من ذاته الغايات المتعالية عن هذا النشاط المنظم ذاته، وأن يمنح نفسه توجهاً خاصاً به، فإنه سيظل منغلقاً على ذاته شأنه شأن الفلسفة المثالية. ولكن إذا هو لم يلجأ عندئذ إلى الحكم الطوباوي فإنه يغرق، كما يقول النقاد، في بهلوانية شكلانية؛ وكل محاولة لتحديد الأهداف الملموسة للنشاط وإضفاء الشرعية عليها عن طريق الفكر محكوم عليها بالفشل. وإذا لم يكتف الفكر بأداء الدَّور الذي أنيط به في النظام الإجتماعي القائم، فإنه لا يمارس النظرية بالمعنى التقليدي؛ فهو لا يستطيع الإحتراز من الوقوع ثانية في أوهام تم تجاوزها منذ أمد بعيد. والنقاد الذين يبدون مثل هذه الإعتراضات يرتكبون خطأ اعتبار الفكر، كما يمارس في الشروط الراهنة لتقسيم العمل بمثابة نشاط متخصص ومعزول عن كل سياق، وبالتالي من منظور مثالي. في الواقع الإجتماعي، لم يبق نشاط التمثل مغلقاً على ذاته بهذا الشكل أبداً؛ لقد كانت وظيفته على الدوام وظيفة عوامل غير مستقلة عن مسلسل عمل ينمو حسب اتجاهه الخاص. فعن طريق لعبة التعارضات بين عهود وقوى التقدم والرجعية، يحافظ هذا المسلسل على الوجود البشري، ويعززه وينميه. في الأشكال التي اكتساها تنظيم المجتمعات عبر التاريخ، لم تُفِد الكمية الكبيرة من المواد الإستهلاكية المنتجة في كل مرحلة من مراحل التطور، أبداً وبشكل مباشر إلا جماعة صغيرة من الأفراد، ولقد انعكست خاصية الحياة الإجتماعية هذه على الفكر،

فطبعت بطابعها كلاً من الفسلفة والدين. غير أن النزوع نحو توسيع هذا الربح ليشمل الأغلبية لم يكف، في العمق أبداً، عن العمل منذ البداية؛ ومهما بدا التنظيم في طبقات ملائماً من وجهة النظر المادية، فإن جميع الأشكال التي اكتساها ما انفكت تتكشف مختلة في الأخير. لقد زعزع العبيد والأقنان والبورجوازيون النير الذي كان يثقل كاهلهم ولقد تجسدت هذه النزعة، هي الأخرى على مستوى البنى الثقافية. وبحكم كون كل فرد، في التاريخ الحديث مدعواً إلى أخذ أهداف الجماعة لحسابه، وإلى التعرف، في المقابل، في هذه الأهداف على أهدافه الخاصة، يصير بالإمكان منذ الآن، أن نرتقي بسيرورة العمل بالشكل الذي منحه إياها المجتمع إلى مستوى الوعي، وأن نطرحها كغاية، دون اللجوء إلى نظرية محددة أي كما تنجم عن مجرد لعبة القوى المتناحرة وكما عدلها بحسم، في بعض منعطفات التاريخ، يأس الجماهير. وليست هذه ترهات قد يستقيها الفكر من أعماقه الخاصة، وإنما هي بالأحرى وعي بالوظيفة التي يمارسها. مع مرور التاريخ، يتوصل الناس إلى معرفة عملهم ويفهمون بذلك تناقضات وجودهم. لقد كانت غاية التنظيم الإقتصادي البورجوازي هي أن الأفراد، بعملهم من أجل ازدهارهم الخاص، يصونون حياة المجتمع بأسره. لكن دينامكية ملازمة لهذا التنظيم تؤدي في النهاية إلى تراكم قوة خارقة من جهة، وعجز مادي وفكري موازي من جهة أخرى، وقد اكتست هذا الظاهرة مدى يذكر بالوضعية القائمة في ظل المالك الشرقية الفاجرة. إن تنظيم الحياة الاجتماعية هذا، بعد أن كان خصباً، يصبح عقيماً ويعيق التطور. والناس يصونون بعملهم هم واقعا ما انفك يستعبدهم أكثر فأكثر.

غير أن دور التجربة في النظرية التقليدية يختلف عنه في النظرية النقدية. فوجهات النظر التي تستمدها النظرية النقدية من التحليل التاريخي وتقترحها كغايات للنشاط البشري، بدءاً بفكرة تنظيم اجتماعي

مطابق للعقل ولمصالح الجماعة، هي موجودة بالطبيعة ضمن العمل البشري، دون أن يكون حضورها جلياً في الوعي الفردي والجماعي. إذ لا يمكن استخلاصها إلا بالتجربة وبدافع مصلحة محددة. وحسب نظرية ماركس وانجلز فإن هذه المصلحة لا يمكن أن تنشأ إلا داخل البروليتاريا. ففي الوضع التي تحتله وسط المجتمع الحديث تكتشف البروليتاريا، بالتجربة أن العمل الذي يمنح الإنسان أسلحة تتزايد قوتها من أجل الصراع مع الطبيعة، يسهم أيضاً في تأبيد نظام اجتماعي بالٍ، فالبطالة والأزمات الإقتصادية ونمو العسكرتارية والإرهاب كنظام للحكم، ومجمل الوضع الذي توجد فيه الجماهير، ليس سببها ضعف الوسائل التقنية المتاحة، كما ربما كان الشأن في أزمنة غابرة، بل شروط الإنتاج التي لم تعد متكيفة في الزمن الحاضر. إذا لم يكن بالإمكان استغلال الوسائل الفكرية والماديةب التي سوف تتيح السيطرة على الطبيعة استغلالاً كلياً، فمعنى ذلك أنها مكرسة في النظام الحالي لمصالح خاصة ومتناقضة. فالإنتاج ليس منظماً تبعاً لحياة الجماعة بحيث يشبع في ذات الوقت المطالب الفردية؛ بل هو منظم تبعاً لتطلع بعض الأفراد إلى القوة ولا يتكفل بحياة الجماعة إلا عندما لا يكون من ذلك بد. بحكم نظام الملكية كما هو موجود، فقد كانت هذه الوضعية هي النتيجة الحتمية منطقياً للمبدأ التقدمي في حد ذاته والذي مفاده أن لا حاجة بالجماعة إلى التدخل عندما يؤمن الأفراد حاجياتهم الخاصة.

لكن وضعية البروليتاريا نفسها لا تشكل في هذا المجتمع ضمانة وعي صحيح. فمع بعض الحدة التي تكابد بها البروليتاريا عبثية هذه الوضعية التي يدوم فيها البؤس والظلم ويتزايدان، فإن تمايز بنيتها الإجتماعية الذي تشترطه، فضلاً عن ذلك، الطبقات العليا، والتعارض، الذي لا يرفع، سوى في لحظات فريدة، بين المصلحة

الشخصية والمصلحة الطبقية، يمنعان لا محالة هذا الوعي من فرض نفسه بصورة مباشرة وفعالة. سطحيا يبدو العالم على العكس من ذلك بشكل مختلف، حتى في نظر البروليتاريا. إن موقفاً يلغى إمكانية معارضته هو نفسه لمصالحه الحقيقية بالذات ومن ثمة لمصالح المجتمع برمته، ويتوجه تبعاً لفكر الجماهير ولحالاتها الذهنية سوف يسقط هو ذاته في التبعية المطلقة للوضع القائم. والمثقف الذي يكتفي، في موقف اجلال ديني، بإعلان إبداعية البروليتاريا ويرضى بالتكيف معها ورفعها إلى مرتبة المثل الأعلى، يفوته أن كل هروب أمام مجهود الفكر النظري - وهو مجهود تدفعه سلبية ذهنه إلى تفاديه، وكذلك أمام معارضة مؤقّتة للجماهير قد يقوده إليها فكره بالذات يجعل هذه الجماهير أكثر عمى وأكثر ضعفاً مما هي عليه بحكم قوة الأشياء. ففكره الخاص هو عامل ديناميكي ونقدي لتطورها. وخضوع هذا الفكر كلية وفي جميع الأحوال للوضعية السيكولوجية للطبقة التي تحمل الطاقة والفكر الثوريين يقود المثقف كما حددناه، إلى الشعور المثير للنشوة بأنه مرتبط بقوة جبارة، ويسلمه للتفاؤل المهني. إذا اهتز هذا التفاؤل في فترات هزيمة عمالية فادحة يكون العديد من المثقفين عرضة لخطر السقوط في تشاؤم اجتماعي وعدمية يضاهيان في عمقهما ما كان عليه غلوهم في التفاؤل. إنهم لا يتحملون كون الفكر وبالذات أكثر ضروبهِ راهنية، ذلك الذي ينفذ إلى أعماق الوضع التاريخي الحاضر والذي هو، في الوقت ذاته، الواعد بالمستقبل، يمكن أن يؤدي إلى عزل أولئك الذين يصوغون اختزالهم إلى قواهم الخاصة.

لو كانت النظرية النقدية تقتضي أساساً صياغة مشاعر وتصورات طبقة ما إزاء وضعية معنية لا نعدم كل اختلاف هيكلي بينها وبين العلم المتخصص: ولتعلق الأمر عندئذ بوصف المضامين النفسانية التي تميز

جماعات اجتماعية بعينها أي بمزاولة علم النفس الإجتماعي. إن العلاقة بين الكائن والوعي تختلف باختلاف الطبقات الإجتماعية. فالأفكار التي تفسر البورجوازية بواسطتها نظام تنظيمها الإجتماعي الخاص: التبادل على أساس الإنصاف، المنافسة الحرة، تناغم المصالح، إلخ... تبدو إذا ما أخذناها مأخذ جد وإذا ما دفعناها بالتحليل النظري إلى مداها بصفتها مباديء تنظيم اجتماعي، متناقضة مع نفسها وبالتالي مع هذا التنظيم أيضاً. فمجرد وصف الوعي البورجوازي لا يكفي إذن لكشف الحقيقة عن البورجوازية. وبالمثل فإن وضع نظرية تركيب لمضامين وعي البروليتاريا لا يمكن أن يعطي صورة أمينة عن وجودها وعن مصالحها. وإلا كانت نظرية من النمط التقليدي صيغت حول قضية خاصة، لا الوجه الفكري لمسلسل الإنعتاق التاريخي. يبقى ذلك صحيحاً حتى ولو أردنا تسجيل، لا تصورات البروليتاريا في مجموعها وحسب، بل تصورات أكثر أجزائها تطوراً أو تصورات حزب، أو تصورات جهاز هذا الحزب ووضعها في محلها. فجرد هذه التصورات وإدماجها ضمن نسق مفاهيمي ملائم ما أمكن للوقائع، لن يُنَالَ، والحال هذه، يمثل الجزء الأساسي من المهمة، وسيكون التنبؤ بالمعطيات السوسيو-سيكولوجية القادمة هو أقصى ما يهدف إليه المنظرون وسيبقى عندها الفكر أي بناء النظرية، شيئاً وموضوعه، أي البروليتاريا شيئاً آخر. لكن إذا ما اعتبرنا أن المنظر الذي يزاول نشاطه العيني يشكل والطبقة المسودة وحدة ديناميكية، بحيث أن التحليل الذي يحلل به تناقضات المجتمع لا يبدو وبمثابة تعبير عن الوضعية التاريخية الملموسة وحسب، لكن أيضاً وبنفس القدر بمثابة عامل تحفيز وتغيير داخل هذه الوضعية، عندئذ تأخذ وظيفته بعدها الكامل. فوقائع النقاش بين أكثر عناصر البروليتاريا تقدماً والأفراد الذين يفصحون عن الحقيقة بخصوصها، وكذلك بين

هذه العناصر المتقدمة ومنظريها من جهة وباقي البروليتاريا من جهة أخرى، لابد أن تفهم على أنها بمثابة عملية تأثير متبادل ينمي خلالها الوعي، في ذات الوقت، طاقاته التحريرية وطاقاته المحركة والعدوانية ونشاطه الإنضباطي. وتتجلى حدة هذا النقاش في الإمكانية الدائمة الحضور للتوتر بين المنظر والطبقة التي يتوجه إليها فكرهُ. فوحدة القوى الإجتماعية التي ينتظر منها التحرر هي في ذات الوقت اختلافها، - بمعنى هيغل؛ فهي لا توجد إلا في شكل صراع لا ينفك يهدد الذوات المشاركة فيه. يتجلى ذلك بوضوح في شخص المنظر؛ فنقده عدواني ليس فقط ضد مداح الوضع القائم الواعين، بل، وبنفس القدر، ضد النزعات التحريفية والمحافظة أو الطوباوية، في معسكر البروليتاريا نفسه.

إن الشكل التقليدي للنظرية الذي لا يمسك المنطق الصوري إلا بأحد وجوهه، جزء لا يتجزأ من عملية الإنتاج القائمة على أساس تقسيم العمل كما توجد حالياً. بما أن المجتمع سوف يصارع، حتى في المستقبل، من أجل السيطرة على الطبيعة، فإن هذه التقنية الفكرية لا تعدم نفعاً، لكن لابد، بالعكس، من تطويرها قدر الإمكان. والنظرية بصفتها عنصراً من عناصر البراكسيس الرامي إلى إقامة أشكال جديدة للتنظيم الإجتماعي، ليست في المقابل، دولب ميكانيزم قد بدأ يتحرك. حتى ولو قدمت الإنتصارات والهزائم تماثلاً غائماً مع إثبات الفرضيات ونفيها في مجال العلم، فإن المنظر بصفته معارضا، لا يسعه أن يتعزى

14 - ينعت هذا الموقف، فيما سيلي، بأنه «نقدي». وينبغي فهم هذه الكلمة هنا بمعنى النقد الديالكتيكي للاقتصاد السياسي، وليس بمعنى النقد المثالي للعقل الخالص؛ إنها تحدد خاصية جوهرية للنظرية الديالكتيكية للمجتمع.

عنها بقوله مع نفسه إنها تكون جزءاً من نشاطه المهني في إطار اختصاص معين. لا يمكنه أن يتغنى بأغنية المديح التي أوحتها إلى بوانكاريه موضوعة اغتناء العلم بالفرضيات التي نضطر إلى نبذها [15]. فمهنته هي المعركة التي يشكل فكره أحد عواملها، وليس الفكر بصفته نشاطاً مستقلا يمكن عزله عن هذه المعركة. أكيد أنه يُدخل في سلوكه العديد من العناصر النظرية بالمعنى المألوف للكلمة: معرفة الوقائع المعزولة نسبياً والتنبؤ بها، الحكم العلمي، صياغة القضايا التي تختلف عن القضايا التقليدية بسبب خصوصيتها، لكنها تبدو في نفس الشكل المنطقي. فما تستطيع النظرية التقليدية أن تكفله، بلا أي إجراء آخر، كجزء من الواقع ـ دوره الإيجابي في سير المجتمع، علاقته غير المباشرة والمبهمة، والحق يقال، مع إشباع الحاجات الجماعية، مساهمته في تجديد عمليات الحياة الإجتماعية، وكل ما هو مطلوب من العلم، والذي عادة ما لا يهتم به العلم بتاتاً لأن العالم الذي يستجيب لهذه المتطلبات يكون جزاؤه وتأييده بالموقع الإجتماعي الذي رصد له: كل ذلك، يضعه الفكر النقدي موضع السؤال. والغاية التي يروم الفكر النقدي بلوغها: تنظيم قائم على العقل، هي بالتأكيد ناجمة عن البؤس الراهن. لكن هذا البؤس لا يتضمن بتاتاً، في حد ذاته، ووحده تمثل الوسائل الكفيلة بإلغائه. فالنظرية التي يصوغها الفكر النقدي لا تعمل في خدمة واقع معطى سلفاً، بل تميط اللثام عن وجهه الخفي فقط. ومهما كانت الدقة التي تحاول بها، في كل لحظة، الكشف عما تنطوي عليه النظرية من خطإ وتعتيم، ومهما كان الجزاء الذي قد يؤدي إليه ارتكاب أي خطإ، فإن التوجه العام لهذه المحاولة، بدءاً بالنشاط الفكري الذي يقتضيها، لا

15 ـ Cf. Henri Poincaré, ibid, p. 178.

يمكن أن يؤكده مجرد الحس السليم ولا أن يقوم على العادة ـ حتى ولو بدت واعدة بالنجاح. في المقابل فإن النظريات التي تضطر إلى البرهنة على فعاليتها أو لا فعاليتها ـ في ميادين الصناعة الميكانيكية، التنظيم العسكري أو حتى الفن السينمائي على سبيل المثال ـ موجهة، حتى ولو كانت، شأنها شأن الفيزياء النظرية مصاغة بمعزل عن كل تطبيق، نحو استهلاك ما، يمكن تحديده بصورة دقيقة، صورة الموسيقار الذي يروقه أن يلعب بالرموز الرياضية والذي يكافئه المجتمع، بعدالته، على فعاليته الوحيدة هذه، مبيناً بذلك إلى أي حد يحترم أسمى القيم الإنسانية.

لكن من المستحيل العثور على أمثلة من هذا النوع تتيح معرفة «الإستهلاك» الذي تفضي إليه فكرة المستقبل التي يهتم بها الفكر النقدي. ومع ذلك فإن فكرة مجتمع قادم بآعتباره جماعة من الناس الأحرار، والذي جعلته الوسائل التقنية الراهنة ممكناً، تمثل مضموناً من الجدير الرجوع إليه بآستمرار، عبر جميع التغييرات التي يمكن أن تطرأ عليه. في الظروف الحاضرة، نعبر دائماً عن هذه الفكرة عبر ملاحظة أن التنافر واللاعقلانية المميزين للمجتمع يمكن من الآن فصاعداً إزالتهما وعبر تحليل الوسائل الكفيلة بتأمين هذه الإزالة. لكن واقع الأمر الذي ينصب عليه هذا الحكم، واقع النزعات التي تدفع إلى بناء مجتمع مطابق لمتطلبات العقل، ليس منتجاً بآستقلال عن الفكر من طرف قوى معينة قد تكون خارجية عن هذا الأخير، تلك القوى التي يمكن له أن يتعرف فيها على نفسه بعدياً a posteriori، بالصدفة إذا صح القول؛ هذا الواقع يكمن أيضاً وقبل كل شيء في نفس الذات التي تريد فرض تحسين المجتمع. والإلتقاء الخفي، غير المفهوم في فوضى النظام الإقتصادي الحالي، بين الفكر والواقع، الذهن والإحساس، حاجات الإنسان

وإشبـاعها، هذا الإلتقاء الذي يبدو في عهد البورجوازية، عرضياً لا غير، لابد من تعويضه مستقبلاً بالعلاقة بين الأهداف المطابقة للعقل وتحقيقها. إن الصراع من أجل المستقبل يعكس ـ عكساً ناقصاً ـ هذه العـلاقة، إذ أن إرادة مطبقة على إعادة التنظيم الشاملة للمجتمع قد أمست فاعلة وفعـالـة بوعي في صياغة النظرية والممارسة اللتين يتعين عليهما أن يؤديا إلى هذا الهدف. على الرغم من كل الإنضباط اللازم لنجاح الصراع، فإنه يبدو من الآن وسط جماعة المكافحين المنظمة شيء من الحرية والتلقائية اللتين ستميزان المستقبل، وحيثما يحطم هذا الحلف بين التلقـائية والإنضبـاط، تغدو الحركة الثورية مجرد شأن من شؤون بيروقـراطيتهـا الخـاصة، وتقدم مشهداً يشكل أصلاً جزءاً من برنامج التاريخ الحديث.

ومع ذلك، فحتى كون المستقبل الذي نريد بناءه حياً أصلاً في الحاضر، لا يمكن اعتباره بمثابة تأكيد للنظرية، فالإنساق المفاهيمية التي يستعملهـا الـذهن في نشـاطـه المنظِّم والمقولات التي تدمج فيها العمليات الإجتماعية والسيكولوجية والفيزيائية عادة أي ما هو ميت وما هو حي؛ انفصال المواضيع والأحكام، الموزعة في حد ذاتها على مختلف الميادين المتخصصـة للعلم: كلهـا تشكل عناصر من الجهاز الفكري المحكم الذي برهن عن فعاليته بالنسبة لمسلسل العمل كما هو منظم فعـلاً. فهـذا العـالم المفاهيمي هو الذي يشكل الوعي الجماعي، إنه يمتلك أسـاسـاً يمكن أن يرجع إليه أولئك الذين يتحركون داخله. ومرامي الفكر النقدي هي أيضاً ذات مصلحة جماعية عامة، إلا أنه لا يعـترف بها عمـومـاً بما هي عليه. والمفـاهيم التي يصوغها هذا الفكر وظيفتهـا هي نقـد الـواقـع الـراهن والمقولات التي ابتكرها ماركس:

الطبقة، الإستغلال، فائض القيمة، الربح، التفقير، الانهيار، هي عوامل من مجموعة مفاهيمية لا يمكن البحث عن معناها في إعادة إنتاج المجتمع كما هو، بل، بالعكس في تعديل وتصليح ما هو مختل فيه. ولهذا فإن النظرية النقدية، مع أنها لا تعمل أبداً بصورة اعتباطية وعرضية، تبدو من منظور الحكم التقليدي وكأنها أحادية وموصومة بالذاتية وكلامية لا طائل من ورائها. فهي تعطي الإنطباع بالتحيز والإجحاف لأنها تسير ضد عادات الفكر الجاري بها العمل، التي تساهم في إدامة الماضي وتدافع عن مصالح نظام بائد ومتحيز تمثل ضمانة له.

لكن النظرية النقدية، بصفة خاصة، لا يمكن لها أن تستمد قيمتها من أي تحقيق ملموس. فالتغيرات التي تجاهد لاحداثها لا تتحقق بصورة تدريجية بحيث يبدو نجاحها، رغم بطئه، ثابتاً. إن تزايد عدد أنصارها الواعين والعلنيين إلى حد ما والتأثير الذي يمارسه البعض منهم على الحكومات ومواقع القوة التي تحتلها أحزاب تساند النظرية، أو على الأقل لا تدينها - كل ذلك يشكل جزءاً من تقلبات المعركة التي تخاض من أجل بلوغ الحياة الجماعية للإنسانية مستوى من التطور العالي، لكنه لا يعني أن هذا المستوى قد تم بلوغه إلى حد ما. فمثل تلك الإنتصارات قد تبدو فيما بعد، إنتصارات زائفة وأخطاء. إن طريقة إخصاب في الفلاحة، وعلاجاً في الطب، حتى ولو كانا بعيدين جداً عن أن تكون لهما فعالية مثلى، ليسا بالضرورة، لهذا السبب، خاليين من كل نفع عملي. ربما كان من الواجب، على أساس التجربة أو بسبب الإكتشافات المحققة في مجالات أخرى، تنقية النظريات التي تقوم عليها مثل تلك المحاولات التقنية ومراجعتها أو قلبها؛ خلال ذلك، تكون على الأقل قد سمحت بتوفير قدر معين من العمل في تحقيق نفس

النتيجة، وبعلاج الكثير من الأمراض أو التخفيف منها [16]. في المقابل فإن النظرية التي تستهدف تحويلاً شاملاً للمجتمع، ستكون نتيجتها الأولى هي تصعيد الصراعات التي ترتبط بها؛ وحتى عندما تعزى التحسينات المادية الناجمة عن تفاقم القدرة على المقاومة لدى بعض الفئات الإجتماعية، بصورة غير مباشرة، إلى النظرية، فإن هذه الفئات ليست من تلك التي تفضي عبر توسعها المتواصل إلى ولادة المجتمع الجديد. وسوء الفهم في هذا الصدد معناه التعامي عن وجود اختلاف أساسي بين مجتمع منقسم برمته، حيث تصلح السلطة المادية والإيديولوجيا في الواقع للمحافظة على الإمتيازات، وبين جمعية من الناس الأحرار تعطي للجميع نفس إمكانيات الإزدهار. فما يميز فكرة جمعية كهذه عن يوطوبيا مجردة، هو أن بوسعنا البرهنة على أنها قابلة للتحقيق في الوضع الراهن لقوى الإنتاج التي طورها الإنسان. لكن كم من نزعة تدفع نحو هذا التحقيق. كم من نقط الإنتقال تم بلوغها، إلى أي حد تكون هذه المرحلة التمهيدية أو تلك مرجوة وذات قيمة في حد ذاتها، ما هي دلالتها التاريخية بالنسبة للفكرة، كل ذلك لن يصبح واضحاً إلا عندما تكون هذه الفكرة قد تحققت. إن لهذا الضرب من التفكير نقطة مشتركة مع الخيال الخالص: فهو صورة للمستقبل ـ نشأت، والحق يقال، عن الفهم العميق للحاضر ـ تحدد الأفكار والأفعال، حتى في الفترات التي يبدو فيها التطور مديراً ظهره لهذا المستقبل ومبرراً أي مذهب كان، ـ ما عدا المذهب الذي يطرح هذا المستقبل كشيء واجب التحقيق. إن الفكر النقدي لا يأخذ بالتأكيد،

16 ـ الأمر بالمثل بالنسبة لتحليلات الاقتصاد السياسي والتقنية المالية، وبالنسبة لاستغلالهما في السياسة الاقتصادية.

عن الخيال، طابعـه التعسفي والمستقل زعماً، وإنما ملكة المواظبة على نظرته الخاصة بحزم. وداخل أكثر الفئات تقدماً فإن إظهار هذه الملكة، يقع على عاتق المنظر، ووضعيته نفسها ليست مريحة. بينما يستطيع منظر الطبقة الحاكمة بلوغ مكانة وطيدة نسبياً، ولو بعد بدايات صعبة، فإن المنظر في المعسكر الآخر، يتعبر تارة بمثابة عدو ومجرم وتارة أخرى بمثابة طوباوي غريب عن واقع العالم، والجدال بخصوصه لا يخبو نهائياً حتى بعـد وفـاتـه. والدلالة التاريخية لما عمله لا تحدِّثُ عن نفسها بل إنها بالأحرى رهينة بأولئك الذين ينطقون ويعملون بآسمه، فهي ليست دلالة وجه تاريخي محدد المعالم.

إن ملكـة إنجـاز النشـاطـات الفكـرية التي تستوجبها الممارسة اليومية، سواء في مجال الحياة الاجتماعية أو في مجال العلم قد نمتها في الانسان قرون من التربية على الواقعية؛ وكل خلل في هذه النقطة يجر الألم والفشـل والعقـاب. ان هذا السلوك الفكـري يكمن أسـاسا في الاعـتراف، وعند الاقتضاء، في انتاج الشروط المطلوبة، بنفسه لكي يحصل أثر ما فتىء يتجلى من قبل على اثر نفس المقدمات. فالتجربة المكتسبة على مدى الحياة، سلبية كانت أو ايجابية، والتجريب المنهجي يشكـلان ضربا من التعليم الملموس الحدسي؛ انه يتعلق بالمحافظة، بالمعنى الـدقيق للكلمـة ـ على الوجود الفردي، ولقد أعطى المجتمع البورجوازي للناس فرصة تنمية الاحساس بما تتطلبه في أنفسهم. ان المعرفة، بمعناها التقليدي هذا، بشمولها لجميع اشكال التجربة التي تسمـح الحياة بتكـديسهـا، تبقى ضمن النـظرية النقـدية وضمن الـبراكسيس النـاجم عنهـا، لكن بحكم كون هذه النـظرية وهـذا البراكسيس يستهدفان تغييرا جذريا، فان الادراك العيني الذي يقابله يكون ناقصا ما لم يتحقق. اذا لم يكن بالامكان معرفة قيمة حلوى قبل

أن نذوقها، فلا مناص هنا من القيام بالتجربة. فالمقارنة مع احداث تاريخية أخــرى ذات طبيعــة مماثلة، لا يمكن ان تتم سوى في حدود ضيقة. لذلك فان الفكر البناء يلعب في هذه النظرية بمجملها، بالنسبة للتجربة دورا أكثر أهمية من ذلك الذي يلعبه في حياة واقعة تحت مملكة الحس السليم. ذلـك هو أحـد الاسبـاب التي يمكن بسببهـا لأناس قادرين على انجـاز عمل ممتاز في المجالات العلمية المتخصصة أو في قطاعات النشاط المهني الأخرى أن يظهروا ضيق أفقهم وعجزهم ـ مهما حسن استعـدادهم ـ حالما يطرح مشكـل يتعلق بالتنـظيم الشـامـل للمجتمع. وفي المقابل، في جميع العصور التي كانت فيها التحولات الاجتماعية مطروحة على جدول الاعمال، كان الناس الذين يفكرون «كثيرا» يعتبرون خطيرين، ـ مما يطرح مشكلة أعم هي مشكلة العلاقات بين الانتلجنسيا والمجتمع.

إن المنظر الذي يهتم بتسريع التطور نحو مجتمع متحرر من الظلم، قد يجد نفسه أحيانا، كما سبق أن قلنا، في تعارض مع تصورات مُسلَّم بها عموما وسط البروليتاريا، في ظرف معين. اذا لم تكن صراعات من هذا النوع ممكنة، ستكون كل نظرية زائدة: ستكون وقتها، بشكل ما، معطاة وكأنها بديهة، لاولئك الذين يحتاجونها. وهذه الصراعات ليست مرتبطة حتما بالوضع الطبقي الفردي للمنظر، فموقعه ليس رهيناً بطبيعة مداخيله: فلقد كان إنجلز رجل أعمال وبالنسبة للسوسيولوجيا، بصفتها مادة علمية متخصصة لا تستمد مفهومها للطبقة من نقد الاقتصاد، بل من المـلاحـظات التي تقـوم بها هي نفسها، فان ما يحسم في الانتماء الاجتـماعي للمنـظر ليس هو مصـدر مداخيله ولا المضمـون الفعـلي لنظريته، وانما عنصر شكلي هو ثقافته. فالاهلية لنظرات تركيبية واسعة ـ لا نظرات اربـاب الصنـاعـة المستـأنسـين بالسـوق العـالمية والذين

يسـيرون، في الكـواليس، دولا بكاملها؛ بل نظرات اساتذة الجامعة ومتوسطي الموظفين والاطباء والمحامين، الخ، هي التي يمكن أن تشكل من هذا المنـظور، الـ«انتلجنسيا» أي فئـة اجتـماعية أو حتى فوق - اجتماعية متميزة. اذا كانت مهمة المنظر الناقد هي تقليص التوتر الموجود بين نظراته وجمهور المقهورين الذين يفكر من أجلهم، فان التحليق بهذا الشكل فوق الطبقات يصبح، من هذا المنظور السوسيولوجي، السمة المميزة الخصوصية للانتلجنسيا، نوعا من الامتياز الذي تفخر به[17]. فالحياد الاجتماعي لهذه الشريحة، كما يعبر عنه، يوازي المعرفة المجردة التي يملكها رجل العلم عن نفسه. ان هذه السوسيولوجيا تبلور مفهوما نظريا للعلم مطابقـا للصورة التي تكونت عنه في النظام الاستهلاكي للاقتصـاد الليبرالي البـورجـوازي - صورة معرفة قابلة للاستعمال عند الاقتضاء، مهما كان موضوعها. فماركس وميزيس Mises، لينين وليفمان Liefmann، جوريس وجفونس Jevons، يوضعون جميعا في عداد نفس الشريحة السوسيولوجية - هذا اذا لم يبلغ الامر حد ترك رجال السياسة جانبـا، ومعـارضتهم بعلماء السياسـة وبعلماء الاجتـماع وبالفلاسفة، أصحاب العلم الذين سيكون رجال السياسة على أكبر تقدير تلامذة لهم: عليهم أن يتعلمـوا منهم «تـطبيق هذه الـوسائل أوتلك، عندما يتبنون هذا الموقف أو ذاك»، وتمييز ما اذا كان الموقف الذي يتخذونه في الممارسة، بشكل عام متماسكا. وخاليا من أي تناقض داخلي[18]. هكذا

---

17 - في هذه الفقرة، والفقرة التي تليها، يشير الكاتب الى النظرية السوسيولوجية للعلم التي صاغها كارل مانهايم Karl Mannheim، والمتعلقة بوضعية الفكر وشكله الخاصين بانتلجنسيا العهد البورجوازي.

18 - Max Weber, «Le métier et la vocation de savant», in: Le savant et le politique, trad. J. Freund, Paris,

1959, p. 98-100 ((trad modifiée)

يقع تقسيم العمل بين اولئك الذين يمارسون من خلال انغماسهم في الصراعات الاجتماعية، تأثيرا ما على مجرى التاريخ، وعالم الاجتماع الذي يضع تشخيصاته وينيط بها وظيفة محددة في تلك الصراعات.

إن النظرية النقدية تنبذ التحديد الشكلاني للنشاط الفكري، والذي يقوم عليه مفهوم الانتلجنسيا هذا، إذ لا توجد بالنسبة لها سوى حقيقة واحدة، والمحمولات الايجابية: النزاهة والانسجام الداخلي للفكر والعمل والامتثال للعقل والبحث عن السلم وعن الحرية وعن السعادة، لا يمكن أن تنسب بالمعنى نفسه لأي شكل آخر من أشكال النظرية والممارسة. لا توجد نظرية للمجتمع ـ بما في ذلك نظرية السوسيولوجيين ـ المعممين» ـ لا تنطوي على مصالح سياسية، يمكن الحكم على قيمة حقيقتها ضمن موقف تفكير محايد زعما وليس ضمن مجهود للعمل، مندمج بالضبط، في المقابل في نشاط تاريخي ملموس. من العسير فهم كيف يستطيع مثقف أن يتصرف كما لو كان عمل تمهيدي صعب للفكر، هو وحده القادر عليه، ضروريا لتمكينه من الاختيار بين غايات ووسائل كل من الليبرالية والفاشية والثورة. منذ عدة عقود، جعل الوضع مثل هذا الموقف غير مقبول. ان الطليعة تحتاج في نضالها الى ذكاء سياسي وليس الى تلقينها بتأستذ الى أي المعسكرات عليها أن تنضم. وأخيرا، في وقت كانت فيه قوى الحرية نفسها في أوربا مرتبكة وتسعى الى تجميع صفوفها وكان فيه كل شيء، داخل حركتها، موضوع تدقيقات وحيث ان عدم الاكتراث بالمحتوى الدقيق للنظرية، والناشيء عن الهزيمة وعن اليأس وعن الفساد البيروقراطي يهدد بابادة كل شيء ـ التلقائية والتجربة ووعي الجماهير ـ بالرغم من البطولة التي أبداها بعض الافراد: في هذا الزمن الذي هو زمننا، لئن تصورنا بهذا الشكل انتلجنسيا قائمة في المجرد وفوق الاحزاب، فذلك معناه تناول

القضايا بصورة لا تفعل سوى طمس أشدها حسما. ان الفكر ليبرالي بطبيعته، فهو لا يحتمل أي اكراه خارجي وأي تكييف لنتائج بحثه مع ارادات سلطة معينة. مع ذلك، فهو ليس بمعزل عن الحياة الاجتماعية ولا يحلق فوقها. بما أنه يهدف الى استقلال الناس وسيادتهم على وجودهم الخاص وعلى الطبيعة، فانه قادر على التعرف في هذه النزعة التي هي نزعته على احدى القوى الفاعلة في التاريخ. ان ملاحظة هذه النزعة، إذا ما اعتبرت على حدة، تبدو محايدة؛ لكن مثلما ان الفكر لا يستطيع التعـرف عليها دون أن يكون مدفوعا الى ذلك بمصلحة ما، فانه لن يعرف كذلك بدون النضال على صعيد الواقع كيف يجعل منها مضمونا للوعي الجماعي. بهذا المعنى، ليس الفكر ليبراليا. ان بذل مجهودات فكـرية بشكـل متقطع هنا وهناك، دون ربطها ربطا واعيا ببراكسيس محدد، تبعا للمهام المتبدلة لا غير ـ جامعية كانت أو غيرها ـ والتي تنجز لانها واعدة بالنجاح، وتكريس هذه المجهودات لقضية تارة ولقضية ثانية تارة أخرى، كل ذلك يمكن أن يتيح اسداء خدمات حقيقية لهذه النزعة التاريخية أو تلك؛ لكن حتى لو كانت صحيحة شكليا، فان بامكان مثل هذه المجهودات أن تثبط التطور الفكري وتحرفه: فالى كم من سخافات نظرية راديكالية يمكن ان يقود، في نهاية المطاف، مجرد مطلب الصحة الشكلية! إن المفهـوم المجـرد لانتلجنسيا محددة كشريحة سوسيولوجية، ومعهـود لها فوق ذلـك برسالة، ليس من الناحية البنيوية سوى أقنمة للعلم المتخصص. أما النظرية النقدية، فلا هي «متجذرة في الجماعة القـومية» شأن الـدعاية التوتاليتارية، ولا هي «حرة من كل قيد شأن الانتلجنسيا الليبرالية التوجه.

فمن اختـلاف الـوظـائف التي يؤديهـا كل من الفكر التقليدي والفكـر النقدي، ينحدر اختلاف بنيتهما المنطقية فالقضايا التي تكلل

صرح النظرية التقليدية تحدد مفاهيم عامة مكرسة لادماج المعطيات الواقعية لمختلف الميادين المقابلة ـ على سبيل المثال مفهوم الظاهرة الطبيعية في الفيزياء ومفهوم التطور العضوي في البيولوجيا. فضمن هذه المفاهيم نجد تراتبا للاجناس والانواع وفي كل مكان نجد بين هذه الاخيرة علاقات تبعية جد محددة. ان المعطيات الواقعية حالات خاصة، نماذج أو تجسيدات أنواع. لا توجد بين وحدات هذا النظام انقطاعات زمنية. فالكهرباء لا توجد خارج حقل كهربائي أو قبله، وبالمقابل فان الحقل الكهربائي لا يسبق الكهرباء في الوجود، ـ مثلما أن الاسد في حد ذاته لا يأتي قبل أو بعد الأسود في واقعها الحي. اذا كان بالامكان ان نلاحظ، في العمل المعرفي الفردي، هذا التعاقب الزمني أو ذاك داخل هذهالعلاقات، فلا ينبغي أن نعزوه الى المواضيع. والفيزياء نفسها تخلت عن اعتبار أكثر العوامل عمومية في المعطيات الملموسة بمثابة أسباب أو قوى خفية، وعن أقنمة ما لا يعدو أن يكون سوى علاقة منطقية: فميدان السوسيولوجيا هو الميدان الوحيد الذي ما زال لم يسلط فيه الضوء الكافي على هذه النقطة. اذا أضفنا الى النظام أنواعا معزولة جديدة أو اذا أجرينا تغييرا آخر مهما كان، فاننا نفعل ذلك باعتبار أن المحددات جد جامدة بالضرورة وانها سوف تبدو يوما ما غير ملائمة، ذلك أن العلاقة بالموضوع، أو الموضوع ذاته، تتبدل دون أن تفقد هويتها. يبدو أن التعديلات تفهم على أنها تسد الثغرات التي ما زالت تعتري معرفتنا، أو على أنها تستبدل بعض عناصر الموضوع بعناصر أخرى ـ مثلما نراجع مثلا خريطة جغرافية شاخت لان غابات قد اقتلعت، ومدنا جديدة قد بنيت وحدودا أخرى قد رسمت. هكذا يأخذ المنطق الاستدلالي للذهن على عاتقه تطور الحياة الذي هو غريب عنه مبدئيا. ان كائنا بشريا معينا كان في البدء طفلا ثم صار راشدا:

حسب هذا المنطق، لا يمكن أن يكون لذلك سوى معنى واحد، ألا وهو وجود كيان دائم يبقى متماهيا مع ذاته، «هذا الكائن البشري» الذي نعزو إليه على التوالي محمولي الطفولة وسن الرشد. حسب الفلسفة الوضعية ليس هناك أي تماه على الاطلاق، هنالك أولا طفل ثم هنالك راشد، وكلاهما واقعان معقدان متميزا. فالمنطق عاجز عن تفسير كون الكائن البشري يتغير مع بقائه هو هو.

وتبدأ النظرية النقدية للمجتمع هي الأخرى بطرح تحديدات مجردة؛ فالظرف الراهن مثلا، يستم بالنسبة لها، باقتصاد قائم على التبادل[19]. والمفاهيم التي تظهر لدى ماركس ـ السلعة، القيمة، المال، الخ. ـ يمكن استعمالها لتحديد الانواع ـ لتحديد بعض العلاقات مثلا في ممارسة الحياة الاجتماعية، كعلاقات تبادل أو في تحديد المواد بصفتها سلعا. لكن النظرية في حد ذاتها لا تكتفي بوضع فرضيات تربط المفاهيم بالواقع. فهي ما انفكت ممسكة، منذ البداية، على نحو مبسط بالميكانيزم الذي يجعل المجتمع البورجوازي بعد الاطاحة بالنظام الاقطاعي، الجمعيات الحرفية والقنانة، لا يتحطم في الحال بفعل مبدأ الفوضى الذي فيه، بل يبقى على قيد الحياة. انها تبين ان الاقتصاد البورجوازي قائم على الاثر المنظِّم الذي ينتجه التبادل. إن تحليلا معمقا لسياق التاريخ يوجهه هاجس المستقبل، يفرز تصور العملية التي تجري بين المجتمع والطبيعة، فكرة خصوصية العهد الاجتماعي الراهن ووحدته العضوية، وتمثل الوسائل التي يدوم بواسطتها، الخ. ان علاقة هذه التنسيقات المفاهيمية الاولية بعالم الوقائع ليست أساسا هي نفس

---

19 ـ حول البنية المنطقية للنقد في ميدان الاقتصاد السياسي انظر ماكس هوركايمر، «Zum Problem der Wahrheit» («بخصوص مشكلة الحقيقة») In: Kritische Théorié, t.I, p. 263 et 268.

العـلاقة التي توجد بين النوع لوفرد. فعلاقة التبادل التي تحددها هذه التنسيقات تسيطر بدينا ميكيتها على الواقع الاجتماعي تقريبا كما يسيطر التحول الغذائي، الى حد كبير، على حياة الجسم الحيواني والنباتي. ومن الضروري، في مجال النظرية النقدية، كما في مجال الحياة، ادخال عناصر خصـوصية تؤمن الانتقال من البنية الاساسية الى الواقع المتمايز. لكن ذلـك الادخـال لعناصر حاسمة وبسيطة ـ وجود كميات من الذهب مكدسة من قبل والتوسع نحو قطاعات المجتمع التي بقيت في الطور ما قبـل الـرأسـمالي والتجـارة الخـارجية على سبيل المثال ـ لا يتم بمجرد الاستنباط، مثلما هو الشأن في النظرية المغلقة على ذاتها التي يصوغها العلم المتخصص. وعـلى العكس من ذلـك، لا يمكن أن نتقدم في صياغة النظرية النقدية دون اللجوء الى رصيد المعارف التي راكمتها، عن الانسان والطبيعة، كل من العلوم والتجربة التاريخية. وفيما يخص نظرية التقنية الصناعية، فذلك عين البداهة؛ غير أن ارتياد المجالات الاخرى يقتضي أيضا استعمال معرفة معمقة لمختلف السلوكات. عندما نثبت مثـلا كيف ولمـاذا كان لابـد للمجتمع البورجوازي القائم على التبـادل أن يقـود الى الـرأسمالية باحتياطيه من اليد العاملة الصناعية وأزمـاته، فان كون فئات المجتمع الدنيا تمثل، ضمن شروط معينة، أكبرمعدل ولادة يشكل نقطة مهمة لعملية البرهنة. سوف نترك للعلوم التقليدية مهمة تحديد الاسباب السيكولوجية لهذه الظاهرة. أما النظرية النقدية للمجتمع فتبدأ اذن بفكرة قائمة على مفاهيم عامة نسبيا، هي فكرة تبادل البضائع لا غير، ثم تبين بعد ذلك، باللجوء الى العلم المتوفر برمته قصدا استخراج الادوات الملائمة من بحوثه ومن بحوث العلوم الأخـرى، كيف سيفضي اقتصـاد التبادل بالضرورة، باعتبار السمات الخصوصية للناس وللاشياء وباعتبار التعديلات التي يدخلها عليهم،

ودون أن يناقض مبادئه الخاصة كما يعرضها الاقتصاد السياسي التقليدي، الى تفاقم تناقضات المجتمع ومن ثمة الى إثارة حروب وثورات، في عصرنا.

بالنسبة للعناصر الموازية في النظرية النقدية، فان الضرورة التي أشرنا إليها الآن والطابع المجرد للمفاهيم لهما في ذات الوقت معنى واحد ومعنى متباين. ففي صنفي النظرية، تقدم صرامة الاستنباط على البديهة التي يبدو معها أن القول بوجاهة المحددات العامة يشمل القول بوجاهة بعض العلاقات الملاحظة في الوقائع. فاذا ما نظرنا الى عملية ذات طبيعة كهربائية، مع انطواء مفهوم الكهرباء على هذه الخاصية المحددة أو تلك، لابد أن نرى حدوث هذه الظاهرة أو تلك. وما دامت النظرية النقدية للمجتمع تؤول الوضع الراهن بواسطة الاستنباط، انطلاقا من مفهوم التبادل البسيط، فانها لا محالة تنطوي على هذا الشكل من اشكال الضرورة، مع تحفظ وحيد هو أن طابعها كفرضية عامة لا يمثل سوى أهمية ضئيلة نسبيا. فالتأكيد ليس على كون جميع المجتمعات القائمة على التبادل تستتبع حتما نمو الرأسمالية مع أن الواقع يشهد بذلك، بل يكون التأكيد على كون مجتمعنا الرأسمالي الواقعي الذي امتد عبر العالم باسره انطلاقا من أوربا والذي يقال ان النظرية تنطبق عليه بكل سداد، ناجم برمته بحكم المنطق عن علاقة التبادل الاساسية. في حين تحافظ حتى الاحكام القاطعة، في العلوم المتخصصة، في العمق على طابع افتراضي، ولا تقبل الاحكام الوجودية - هذا عندما يسلم بها - إلا في الاجزاء المتروكة لها من الخطاب العلمي، في الفصول الوصفية والتطبيقية[20]، تشكل النظرية النقدية في مجموعها

20 - توجد بين مختلف أشكال الحكم وعهود التاريخ علاقة نود الاشارة اليها بايجاز. الحكم القاطع والمميز للمجتمع ما قبل البورجوازي: ان الاشياء هي هي، ولا يستطيع الانسان أن يغير منها =

حكما وجوديا واحدا أحدا، مفصلا باسهاب. ويمكن انجازها بالشكل التالي تقريبا: بحكم بنيته الاساسية، فان الاقتصاد البضاعي الذي نما على امتداد التاريخ والذي يقوم عليه العالم الحديث يستتبع تناقضات عصرنا الداخلية والخارجية ولا يكف عن تطويرها نحو أشكال تزداد حدتها؛ بعد فترة صعود أتاحت تطوير الملكات الانسانية وانعتاق الفرد والتوسع الهائل لسيطرة الانسان على الطبيعة انتهت الى كونها عائقا يشل مواصلة التطور ويدفع بالانسانية، في الوقت الحاضر نحو بربرية جديدة. وداخل هذه النظرية، فان مختلف أطوار المسيرة الفكرية تقاد، أو على الاقل تريد أن تقاد، بصورة أفضل من الاستنباطات التي تتم في اطار نظرية علمية تقليدية تتعلق بقطاع متخصص؛ لكن كلا منهما هو في ذات الوقت أيضا عامل مشكل لهذا الحكم الوجودي الواسع الذي هو النظرية النقدية. ان بعض اجزاء المجموعة، اذا ما اعتبرت على حدة، يمكن أن تُحوَّل إلى أحكام افتراضية، عامة أو خاصة، وأن تستعمل حسب التصور التقليدي للنظرية، ـ مثلا ملاحظة أن رفع الانتاجية يؤدي بانتظام الى انخفاض قيمة الرأسمال. ان أكثر من نقطة من النظرية تنمي بهذا الشكل قضايا تثير علاقتها مع الواقع إشكالا. وبحكم كون تمثل موضوع منظور إليه في كليته، صحيحا بشكل عام، فانه لا يسعنا في الواقع أن نستنبط، إلا تحت شروط محددة، الى أي حد تعير العناصر المعزولة لهذا التمثل، اهتماما مناسبا لعناصر الموضوع المعزولة. والاشكالية التي تطفو حالما نريد تطبيق قضايا خاصة مستمدة

= شيئا. فالحكم الافتراضي والحكم القاطع ينتميان ـ انتماءا خاصا الى العالم البورجوازي: في بعض الظروف المحددة، يمكن حدوث مثل هذا الاثر؛ والامر كذلك أو بخلافه، أما النظرية النقدية فتعلق: ليس الامر كذلك بالضرورة، فالناس بامكانهم تحويل ما هو موجود، وشروط هذا التحويل متوافرة في الظرف الراهن.

من النظرية النقدية على عمليات فريدة، أو متعددة المشارب، في سياق المجتمع الراهن، تتعلق بكفاءة النظرية النقدية لاتاحة اعمال للفكر التقليدي في خدمة التقدم، لا بالحقيقة في حد ذاتها. فعجز العلوم المتخصصة - وخاصة الاقتصاد السياسي المعاصر - عن الاستفادة من النظرية النقدية في فحص المشاكل الفرعية التي تتصدى لها، لا ينبغي أن يعزى الى النظرية النقدية وحدها ولا إلى هذه العلوم نفسها، بل فقط الى الدور المتميز الذي تلعبه هذه العلوم في الواقع. وعلى غرار النظرية التقليدية فان النظرية النقدية أو المعارضة تستنبط، كما رأينا، أقوالها المتعلقة بالواقع انطلاقا من مفاهيم اساسية ذات أثر عام، وهذا بالضبط هو ما يسمح لها بابراز هذا الواقع على أنه ضروري. واذا كان نمطا النهج النظري متماثلين من حيث الضرورة المنطقية، فانهما يتعارضان بمجرد أن ننظر الى الضرورة لا على مستوى المنطق الداخلي بل على مستوى الوقائع، مستوى العمليات التي تجري في الواقع. عندما يقول البيولوجيون ان نباتا ما لابد أن يذبل بسبب بعض العمليات التي تجري داخله، أو أن عمليات أخرى قائمة في طبيعة الجسم البشري تؤدي حتما الى فناء هذا الجسم، فانهم يتركون بلا حل مسألة معرفة ما اذا كان بامكان تأثيرات معينة تعديل طابع هذا التطور أو حتى تحويله تحويلا كليا. وإذا عرفنا مرضا ما بأنه قابل للعلاج، فان اتخاذ أو عدم اتخاذ التدابير التي تتيح علاجه بالفعل، يدخل في باب التقنية وليس في باب النظرية، فالامر يتعلق بمسألة عابرة غريبة عن المشكل وعرضية بالنسبة له. وبهذا المعنى، فان الضرورة التي تسود الحياة الاجتماعية يمكن اعتبارها بمثابة ضرورة ذات طبيعة بيولوجية، ويمكن وضع الطابع الخاص للنظرية النقدية موضع الشك لاننا، في البيولوجيا، وفي علوم أخرى للطبيعة، نشيد أيضا النموذج النظري لبعض العلميات المأخوذة

على حدة، بنفس الشكل الذي فرغنا من عرضه بخصوص النظرية النقدية للمجتمع. في هذه الحالة، سيبدو التطور الاجتماعي بمثابة حدث عابر نمثله باستعارة نتائج شتى العلوم، مثلما يستنجد طبيب يتتبع مجرى مرض معين أو جيولوجي يدرس ما قبل تاريخ الارض، بالعديد من فروع العلم. فالمجتمع اذن هو الموضوع الفردي لحكم علمي تصوغه سوية عدة علوم متخصصة.

مهما كان تعدد أوجه الشبه بين هذه المشاريع الفكرية، يبقى أنها تمثل اختلافا حاسما فيما يخص علاقة الذات والموضوع، وبالتالي ضرورة العلميات التي يقع عليها الحكم. فالموضوع الذي يهتم به العالم التقليدي، يبقى كلية خارج حقل نظريته. فالذات والموضوع منفصلان انفصالا صارما، حتى ولو بدا فيما بعد أن التدخل الانساني يمارس تأثيرا على العمليات الموضوعية؛ وعلى العلم أن يعتبر هذا التدخل بمثابة أمر واقع. والعلميات التي تجري على مستوى المواضيع متعالية على النظرية، واستقلالها بالنسبة لهاعامل من عوامل ضرورتها. فالملاحظ بصفته تلك لا يمكنه أن يغير شيئا. في المقابل فان موقف النقد الواعي عامل لتطور المجتمع. وبتشييدنا نموذجا للتاريخ يؤول مجراه على أنه بمثابة نتاج حتمي لميكانيزم اقتصادي، فاننا ندرج فيه طبعا المعارضة التي يحدثها نفس مجرى التاريخ هذا ضد الوضع الذي أقامه وكذلك فكرة تقرير مصير الجنس البشري، فكرة وضع اجتماعي تكون فيه أفعال الناس ناتجة عن قراراتهم الخاصة لا عن تسلسل ميكانيكي. ان الحكم المتعلق بالحتمية الملازمة لمجرى التاريخ كما تعاقبت أحداثه حتى الآن يقتضي النضال من أجل انهاء هذه الحتمية العمياء وجعلها تأخذ معنى. إن التفكير في موضوع النظرية بمعزل عن النظرية ذاتها يزيف صورته ويقود إلى الطمأنينة أو الى الامتثالية. وكل جزء من النظرية يفترض

مسبقا نقد الوضع القائم والنضال ضده، في الاتجاه الذي تحدده النظرية نفسها.

أن يدين منظرو المعرفة الذين يستلهمون الفيزياء، المطابقة الخاطئة بين السببية وعمل «القوى» وأن يتخلوا في النهاية عن فكرة السبب ذاتها لفائدة فكرة الشرط أو الوظيفة، فليس ذلك بدون سبب، وإن لم يكونوا محقين تماما في ذلك. وبالفعل فان الفكر الذي يكتفي بتسجيل الاحداث لا يلاحظ أبدا سوى تعاقب الظواهر، وليس لعب قوى متناحرة، ـ مما يفسر والحق يقال لا بطبيعة الواقع، وانما بطبيعة الفكر المعنى. اذا ما طبق هذا النهج على المجتمع فانه ينتج علم الاحصاء والسوسيولوجيا الوصفية، اللذين يمكن أن يمثلا أهمية كبيرة مختلف المنظورات، بما فيها منظورات النظرية النقدية، بالنسبة للعلم التقليدي، إما أن يكون كل شيء ضروريا أولا شيء يكونه، حسب فهمنا للضرورة على أنها استقلال الموضوع بالنسبة للملاحظ أو على أنها امكانية التنبؤ تنبؤا يقينيا مطلقا. مع ذلك، طالما لم تنعزل الذات بشكل جذري بصفتها ذاتا مفكرة، عن الصراعات الاجتماعية التي تساهم فيها، وطالما لم تعتبر المعرفة والعمل مجرد مجالين متميزين ومنفصلين، فان فكرة الحتمية تأخذ معنى آخر. ومادامت لم تخضع لسيطرة الانسان، فانها تتعارض معه، على شاكلتين: الحتمية في الطبيعة والتي لن تزول زوالا كاملا أبدا، مهما كانت سعة الانتصارات المنتظرة؛ والعجز الذي مازال يعيش فيه المجتمع اليوم، عن خوض الصراع ضد تلك الطبيعة بواسطة تنظيم واع وملائم. بهذا الشكل يحدد لعب قوى متناحرة. فالمكونان المترابطان جدليا لمفهوم الحتمية هذا ـ قوة الطبيعة وعجز الانسان ـ ينحدران من الجهد الذي يبذله الانسان ويحياه في سبيل الانعتاق من القيود الطبيعية وأشكال الحياة الاجتماعية التي أصبحت

بالنسبة له بمثابة عوائق، اشكال النظام القانوني والسياسي والاقتصادي والثقافي. فهذان المكونان على علاقة بالعمل الذي ينجز في الواقع في سبيل بلوغ حالة تكون فيها الحتمية، هي ما يريده الناس أيضا، وتكون فيها الحتمية الموضوعية هي حتمية الحدث الذي يحكمه العقل. فهذه المفاهيم ومفاهيم النظرية النقدية الاخرى، لا يمكن استخدامها بله فهمها إلا اذا برهنت الذات العارفة هي الاخرى عن جهد ونشاط وارادة. وكل محاولة لتدارك سوء الفهم المتعلق بهذه الافكار والشكل الذي تتسلسل به مآلها الفشل اذا هي اكتفت بمضاعفة صرامتها المنطقية وباعطاء تعريفات أكثر دقة في الظاهر، أو حتى بابتكار لغة «منمطة». وبالفعل فان الامر لا يتعلق بمجرد سوء تفاهم، وانما بالتعارض الحقيقي بين أنماط سلوكية مختلفة. في النظرية النقدية، يكتسي مفهوم الحتمية نفسه أهمية نقدية؛ فهو يفترض مفهوم الحرية، حتى ولو كان مفهوم حرية لا توجد بعد. ففكرة حرية قائمة على الدوام بينما يرزح الناس تحت الاغلال، فكرة حرية باطنية محضة، هي من صميم العقلية المثالية. وفيخته هو الذي أبرز بوضوح كبير، في شبابه، نزعة هذه الفكرة ـ وهي فكرة ليست خاطئة تماما، بل مزيفة: «انني، في الوقت الحاضر، على اقتناع تام بان الارادة البشرية حرة وبأن الهدف من وجودنا ليس هو أن نكون سعداء، بل فقط أن نكون جديرين بالسعادة.[21]» اننا نرى هنا تجلي الهوية الكريهة التي يطمسها تعارض المدارس الميتافيزقية وأقوالها الراديكالية: في التحليل الاخير، فإن القول بحتمية الحدث المطلقة أو بوجود الحرية الفعلي في العالم كما

Joh. Gottlieb Fichte, Correspondance (Breifwechsel), éd. H. Scultz, t. I, Leipzig, 1925, p. _ 21 127.

هو ليس له سوى معنى واحد ووحيد: الاستسلام لبراكسيس هذا العالم.

ان العجز عن تصور وحدة النظرية والبراكسيس، والتطبيق الحصري لمفهوم الحتمية، في معناه الجبري على الحدث، اذا نظر اليهما من زاوية نظرية المعرفة، يجد ان مصدرهما في الاقنوم الذي جعلت منه ثنائية الكائن والتفكير الديكارتية موضوعا لها. فهذه النظرية تنطبق بسداد على الطبيعة مثلما تنطبق على المجتمع البورجوازي، بقدر ما يشبه هذا المجتمع نفسه ميكانيزما طبيعيا. والنظرية التي تصبح قوة على مستوى الواقع والوعي الذي تلمكه الذوات التي تقوم بتحول تاريخي كبير عن نفسها يتجاوزان طور العقلية التي تميز هذه الثنائية. بقدر ما لا تكون هذه الثنائية بالنسبة لرجال العلم مقولة فكرة لا غير، بل مبدأ شبه معنوي أيضا، فانهم يكونون عاجزين عن عمل قائم بذاته. ففي هذه الحالة، لا يفعلون عمليا، حسب منطق نسقهم الفكري الخاص، شيئا غير ذلك الذي يقرره لهم التسلسل السببي المتصل والمغلق للواقع، أو أنهم لا يدخلون في الحسبان إلا كواحدث فردية داخل المجموعات الاحصائية التي لا تلعب فيها الوحدة الفردية بالضبط أي دور. وبصفتهم كائنات عاقلة، فانهم عاجزون ومعزولون. ولقد شكل الاعتراف بهذه الامور خطوة الى الامام نحو تجاوزها؛ إلا أن الوعي البورجوازي لا يمكن أن يعترف بها إلا على مستوى الميتافيزيقا، وليس على مستوى التاريخ. وهو الذي يسود المرحلة الراهنة، في شكل ايمان بثبات اشكال التنظيم الاجتماعي. يجد الناس في تفكيرهم، انهم بمثابة متفرجين لا غير، بمثابة مساهمين مقحمين قحما سلبيا في صيرورة تاريخية هائلة قد يكون من الممكن التنبؤ بها، لا السيطرة عليها. انهم يجهلون الحتمية التي تفهم على انها بمثابة حتمية للاحداث التي نحددها

بانفسنا، ولا يعرفون من الاحداث إلا تلك التي يمكن التنبؤ الراجح بحدوثها. وعندما يسلمون بتداخل الارادة والتفكير، الحدس والعمل، كما هو الشأن في بعض قطاعات السوسيولوجيا الراهنة، فانهم لا يرون فيها سوى طابع تعقيد الموضوع الذي يتعين أخذه بعين الاعتبار. وجميع النظريات التي تظهر لابد من ربطها بالمواقف العملية المتخذة وبالفئات الاجتماعية التي تقابلها. أما الذات فتنسحب دائما من الميدان بمهارة: إذ ليس لها من مصلحة سوى العلم.

إن العداء الذي يهيمن على الحياة العامة حاليا، لكل مايمت إلى النظرية، موجه في الواقع ضد النشاط الثوري المرتبط بالفكر النقدي. ما أن نكف عن الاقتصار على الملاحظة والترتيب وفق مقولات محايدة قدر المستطاع، أي لا غنى عنها لبراكسيس الحياة بأشكاله القائمة حاليا، حتى تلوح المقاومة في الأفق. إذ نصطدم عند جمهور المحكومين بالخوف اللاواعي من أن يكشف الفكر النظري سخف المجهود المرير المبذول للتكيف مع الواقع ولا جدواه؛ أما عند المستفيدين من النظام فتنمو ريبة معممة إزاء كل استقلال فكري. إن النزوع إلى اعتبار النظرية بمثابة نقيض للواقع من القوة بحيث يطال أحيانا حتى النظرية التقليدية على وداعتها. نظرا لأن أكثر أشكال الفكر تطورا في الوقت الراهن هي النظرية النقدية للمجتمع، وبما أن كل مجهود فكري سديد وحريص على الانسان يفضي اليها منطقيا، فان النظرية عموما هي التي تفقد مصداقيتها. وكل عرض علمي آخر لا يقتصر على عرض الوقائع، حسب أكثر المقولات استعمالا، وإن أمكن في أكثر الاشكال حيادا، الشكل الرياضي يكون أيضا معرضا لتهمة الاغراق في النظرية. وهذا الموقف الوصفي لا يتعارض بالضرورة مع التيارات التقدمية وحدها. ورغم ان التناقضات الطبيقية، وقد استفحلت منذ بضعة عقود، ترغم

السلطة على الاعتماد أكثر فأكثر على جهاز القوة المادية، فان الايديولوجيا تظل مع ذلـك، بالنسبـة لصرح اجتـماعي متصـدع، عامل التئام لا يستهـان به. ان المنـاداة بضرورة الاقتصار على الوقائع ونبذ كل وهم مازالت تعني اليوم، بشكـل ما، فعـل مقـاومـة ضد تحالف الميتافيزقا والاضطهاد، غير أنه سيكون من الخطأ تجاهل الفرق الجوهري الذي يفصـل التجريبية الراهنة عن تجريبية القرن الثامن عشر. ففي عصر التنوير كان مجتمع جديد قد نما في احضان المجتمع القديم. لقد كان الامـر يتعلق بتحرير الاقتصاد البورجوازي الذي كان قد تشكل من العوائق الاقطاعية، أي بفسح المجال أمامه لا غير. أما الفكر العلمي المتخصص الـذي كان يواكبـه فلم يكن له، بالمثل من هدف أساسي سوى هزنير المعتقدات القديمة لكي يتبع سبيلا قد اتضحت معالمه. في مرحلة الانتقال من التنظيم الاجتماعي الراهن الى تنظيم مقبل، على الانسانية، في المقابل، ان تتشكل، قبل كل شيء، ذاتا واعية وأن تحدد بواسطة النشاط اشكال وجودها الخاصة. واذا كانت عناصر الحضارة المقبلة موجـودة الآن، فان النـظام الاقتصادي لابد أن يعاد بناؤه عن طريق عملية واعية. هذا العداء غير المتميز ازاء النظرية يشكل اليوم اذن عائقا. اذا لم يواصل مجهود الفكر النظري الذي ينكب، لصالح مجتمع قادم منظم وفقا للعقل، على نقد المجتمع الراهن وعلى تجلية بنيته وذلك بوضع نموذج بمساعدة النظريات التقليدية التي نمت في مجالات العلم المتخصصة، فان الامل في تحسين الوجود الانساني جذريا لن يكون قائما عندها على أساس متين. ان الاصرار على الفكر الوضعي والارتياب من الاستقـلال، اللذين يهددان بالنيل من معنى النـظرية حتى في عين الاوساط الاجتماعية التقدمية يطال، ليس النظرية نفسها وحسب، بل، وبالضرورة أيضا، البراكسيس التحريري.

ان مختلف أجزاء النظرية التي تحاول استنباط واقع الرأسمالية الليبرالية المعقد وفي النهاية أيضا واقع الرأسمالية الاحتكارية انطلاقا من شيما الاقتصاد السلعي الاولي لا تتمتع بما تتمتع به مختلف طبقات نسق استنباطي تجريدي محض من استقلال عن التطور الزمني. كما أن وظيفة الهضم، التي ما زالت مهمة على مستوى تطور الانسان، توجد اذا صح القول، في حالتها الخالصة، وكسمة خصوصية مطلقة، في سلم الاجسام التطوري على مستوى كل «حيوان ـ كيس» توجد كذلك في التاريخ أشكال مجتمعية، هي على الاقل جد قريبة من الاقتصاد السلعي البسيط. وكما رأينا فان التطور الفكري يحصل، إن لم يكن بموازاة التطور التاريخي، فعلى الاقل في علاقة معه يمكن اثباتها. غير أن العلاقة التي تجمع بطبيعة الحال بين النظرية والزمن التاريخي لا تكمن في التقابل بين اجزاء معزولة من النموذج النظري ولحظات محددة من التاريخ ـ وهو التصور الذي يتفق عليه كل من هيغل في **فينومينولوجيا الروح** و **المنطق** وماركس في **رأس المال** والذي يشهد بتطابق منهجهما ـ، بل في التبديل الدائم للحكم الوجودي النظري الصادر على المجتمع، وفق العلاقة الواعية التي تربط هذا الحكم بالبراكسيس الاجتماعي. لا علاقة لهذا بالمبدأ الذي يفترض بان كل مضمون نظري محدد لابد أن «يوضع باستمرار موضع السؤال بصورة جذرية» وبأنه ينبغي في كل لحظة الانطلاق من الصفر، وهو المبدأ الذي اعتمدت عليه الميتافيزيقا والفلسفة الدينية الحديثتان لمحاربة كل محاولة لتأسيس نظرية سديدة. فالنظرية النقدية، ليس لها اليوم مضمون مذهبي وغدا مضمون آخر. وتغيراتها لا تؤدي الى تبديل جذري ولا الى الانتقال الى تصورات جديدة كلية طالما لم تتبدل المرحلة التاريخة. وهذه النظرية تستمد متانتها من كون المجتمع، رغم كل ما يتعرض له من تغيرات، يحافظ على نفس البنية

الاقتصادية الاساسية، ومن كون العلاقات الطبقية، وقد ردت الى أكثر أشكالها بساطة تبقى هي هي، وكذلك، بالتالي فكرة تجاوزها. ان النقاط الاساسية للنظرية التي يحددها هذا الوضع، لا يمكنها أن تتغير قبل حصول الثورة التاريخية، ومع ذلك فان مجرى التاريخ ليس معلقا على هذا الانتظار. فنمو التناقضات التاريخي الذي يرتبط به الفكر النقدي، يرغم هذا الفكر على تحليلات أكثر دقة، ويغير الاهمية النسبية التي تمثلها عناصره المختلفة وكذلك المعارف العلمية التقليدية بالنسبة للنظرية والبراكسيس النقديين.

من الملائم أن نشير بدقة أكبر الى ما يعنيه هنا مفهوم الطبقة الاجتماعية المالكة لوسائل الانتاج. ففي زمن الليبرالية، كانت السيطرة الاقتصادية مرتبطة الى حد كبير بالملكية القانونية لهذه الوسائل. وكانت طبقة الملاكين العريضة تلعب دورا قائدا ويحمل مجمل النسق الثقافي لذلك العهد البائد طابع هذا الوضع. كانت الصناعة لا تزال متمايزة، مقسمة الى عدد كبير مما نسميه اليوم منشآت مستقلة صغيرة. هذا الطور الاول من التطور التقني كانت تقابله ادارة العامل من قبل مالك واحد أو عدة ملاكين أو من قبل مندوبيهم المباشرين. مع التركيز والتمركز المتسارع للرأسمال الناجم عن التقدم التقني منذ قرن، وقع إبعاد الجزء الكبير من المالكين القانونيين لجهاز الانتاج من ادارة المنشآت العملاقة التي تتشكل عبر ابتلاع معاملهم، وهكذا انفصلت وظيفة الادارة عن صفة الملكية القانونية. ونشاهد بروز أقطاب الصناعة الذين هم القادة الحقيقيون للاقتصاد. وفي اغلب الحالات كانوا في البداية لا يزالون يحتفظون بأغلب رسوم ملكية شركاتهم الاحتكارية، أما اليوم فلم يعد لهذه الجزئية من أهمية. فبعض المدراء الاقوياء يحكمون قطاعات كاملة من الصناعة مع انهم لا يملكون قانونيا سوى جزء يسير من المعامل التي

يديرونها. فهذه السيرورة الاقتصادية تغير، عبر نموها، سير الجهازين القانوني والسياسي وكذلك الايديولوجيات. وبدون أن يطرأ أي تغيير على التحديد القانوني للملكية، فان عجز المالكين ازاء المدراء وازاء أركانهم العامة يستفحل باستمرار. وعندما يضطر المالكون، بسبب الاختلاف في الرأي، الى رفع دعوى ضد الادارة، فان ما تضعه المنشأة الجبارة من الامكانيات تحت تصرف هذه الادارة، يعطيها من التفوق ما يكاد يجعل انتصار خصومها مستحيلا. وحتى ولو كان نفوذ الادارة لا يمارس أصلا إلا على مستوى الهيئات القانونية والادارية الدنيا، فانه لا يلبث أن يصل الى الهيئات العليا وينتهي بالوصول الى الدولة وأجهزة قوتها. وبحكم انعزالهم عن واقع الانتاج، فان الذين لا يملكون سوى رسوم الملكية يرون نفوذهم يتقلص وأفقهم يضيق، فمنط حياتهم وحتى سلوكهم يجعلهم دائما عاجزين عن احتلال المواقع الحاسمة في المجتمع، وفي النهاية، فان المداخيل التي يستخلصونها من الملكية دون تقديم مساهمة فعالة لنموها تبدو اجتماعيا غير مبررة وأخلاقيا محل نقاش. عندئذ تنشأ، باتصال وثيق مع هذه التحولات وتحولات أخرى أيضا، مواضيع ذات طابع ايديولوجي تتعلق بالشخصية المتفوقة وبالفرق بين رأسماليين منتجين ورأسماليين طفيليين. ان مفهوم حق مستقل عن الجماعة وذي مضمون ثابت تتناقص أهميته. وفي نفس الاوساط التي يحافظ فيها بغلظة على سلطة الافراد في التصرف بصفة شخصية في وسائل الانتاج ـ وهذه السلطة هي حجر الزاوية في الوضع الاجتماعي القائم ـ تبرز نظريات سياسية مفادها أن الملكية اللامنتجة والمداخيل الطفيلية لابد أن تزولا. وبقدر ما تضيق دائرة أولئك الذين يتمتعون حقا بالقوة، بقدر ما نرى امكانية الصنع المقصود للايديولوجيا ونمو الحقيقة المزدوجة التي تقصر العلم على الخاصة وتزود الشعب بتاويل

مصحح للواقع؛ وهكذا تنمو النزعة الكلبية تجاه الحقيقة وتجاه الفكر بوجه عام. في نهاية المسلسل، لا يعود المجتمع تحت سيطرة طبقة من الملاكين المستقلين، بل تحت سيطرة بعض الزمر من رجال الصناعة والسياسة.

ولا تخلو هذه التحولات نفسها من تأثير على بنية النظرية النقدية. أكيد أنها لا تنخدع بالمظهر الذي يموه بأن الملكية والربح لم يعد لهما من دور حاسم، ـ ذلك الوهم الذي يروجه، في مجالهم، بكل عناية المتخصصون في العلوم الإجتماعية. فهي من جهة لم تعتبر أبداً، ولو فيما مضى، العلاقات القانونية بمثابة قاعدة للتنظيم الإجتماعي ولكن بمثابة سطحه فقط؛ وهي تسلم بأن الناس والأشياء لا يزالون تحت تصرف فئة اجتماعية محددة، هي في تنافس ـ ضعيف على الصعيد الوطني ولكنه حاد على صعيد العالم ـ مع فئات أخرى قوية من الناحية الإقتصادية. إن الربح يتأتى من نفس المصادر الإجتماعية، ولابد في نهاية التحليل أن يتضاعف عبر نفس الطرق المستعملة في الماضي. ومن ناحية أخرى ومع إلغاء كل حق يحدده مضمونه وهو إلغاء يفضي إليه تركيز السلطة الإقتصادية وتكمله الشروط السائدة في الدول التسلطية، فإن النظرية النقديّة ترى، ليس اختفاء إيديولوجيا فقط ولكن أيضاً اختفاء عامل ثقافي لم يكن يمثل ملامح سلبية وحسب. فهي بقدر ما تأخذ بعين الإعتبار هذه التعديلات التي تلحق بالبنية الداخلية للطبقة الحاكمة، تكون مضطرة إلى تدقيق تحليل البعض من مفاهيمها الخاصة. ولابد لتبعية الثقافة بالنسبة للتنظيم الإجتماعي أن تتحول، في أدق تفاصيلها، في نفس الوقت الذي يتطور فيه التنظيم الإجتماعي ما دام المجتمع يشكل كلاً. في العهد الليبرالي أيضاً كان بالإمكان استنتاج التصورات السياسية والأخلاقية للأفراد من خلال وضعهم الإقتصادي. فالقيمة

التي تحظى بها الصراحة ووضوح الطبع والوفاء بالوعود واستقلال الحكم، إلخ . . . ، كلها نتاجات مجتمع متشكل من ذوات اقتصادية مستقلة نسبياً، تقوم العلاقات فيما بينها على أساس تعاقدي . لكن تبعية الأخلاقي بالنسبة للإقتصادي هذه كانت تتم إلى حد بعيد بواسطة السيكولوجيا، وقد اكتست الأخلاق ذاتها، بحكم الوظيفة التي كانت تؤديها لدى الفرد نوعاً من الثبات والديمومة. (في الحقيقة فإن واقع خضوع هذه الأخلاق للإقتصادي خضوعاً كلياً لم يبرز إلا مؤخراً عندما تخربت العقلية الليبرالية في نفس الوقت الذي تصدعت فيه المواقع الإقتصادية للبورجوازية الليبرالية .) إن هذا الإستقلال النسبي للفرد، في سياق اقتصاد الإحتكارات الرأسمالي، لم يعد هو الآخر سوى ذكرى من الذكريات. فالفرد لم يعد يفكر بنفسه. ومضمون المعتقدات الجماعية التي لا يؤمن بها أحد حقاً هو النتاج المباشر للبيروقراطيات التي تتصدر السلطة، في الإقتصاد وفي الدولة، وأشياعها لا يفعلون سوى الإمتثال في الخفاء لمصالح شخصية ذرية ومن ثمة زائفة. فهم يتصرفون كمجرد دواليب في الآلية الإقتصادية. لذلك لم يعد يُنظَر إلى تبعية الثقافة بالنسبة للإقتصاد كما كان يُنْظَرُ إليها فيما مضى. فمع إبادة الفرد كنمط، يجب فهم هذه التبعية، على نحو ما، ضمن معنى مادي أكثر فجاجة. وتفسير الظواهر الإجتماعية يصبح في ذات الوقت أكثر بساطة وأشد تعقيداً، أكثر بساطة لأن الإقتصاد يحدد الناس بشكل مباشر وأقرب إلى الوعي ولأن قدرة الدوائر الثقافية على المقاومة النسبية ومتانتها نفسها ما انفكتا تتضاءلان؛ وأشد تعقيداً لأن الديناميكية الإقتصادية الجامحة التي لم يعد الناس في خدمتها سوى وسائل لا غير ما فتئت تثير، بوتيرة متسارعة أشكالاً وأقداراً دائمة التجدد. وحتى بعض الفئات المتقدمة من الهيئة الإجتماعية فإن الفتور والإرتباك العام يستوليان عليها. فآستمرار الحقيقة

ذاتها مرتبط بالوقائع كما يرسمها التاريخ. ففي فرنسا القرن الثامن عشر كان وراءها بوجوازية متطورة من الناحية الإقتصادية. أما في شروط الرأسمالية المتأخرة وبالتالي شروط عجز العمال أمام الأجهزة العدوانية للدول التسلطية، فقد التجأت الحقيقة إلى أحضان جماعات صغيرة جديرة بالإعجاب لم يعد لها، وقد أبادها الإرهاب متسع لتعميق النظرية. فينتهز الدجالون الفرصة ويتدنى مستوى الجماهير الفكري بسرعة.

ومن الضروري أن يفهم مما قلناه ان انقلاب العلاقات الاجتماعية المستمر الذي ينجم مباشرة عن التطورات الاقتصادية والذي يجد تعبيره المباشر في بنية الطبقة الحاكمة لا يتعلق ببعض فروع النظام الثقافي المعزولة فقط، بل يتعلق بمعنى تبعيتها للاقتصاد أيضا، ومن ثمة بالمفاهيم الأساسية للنظرية برمتها. إن تأثير التطور الاجتماعي هذا على بنية النظرية يشكل جزءاً من أطروحات هذه النظرية نفسها. ينجم عن ذلك أن المضامين الجديدة لا تأتي لتنضاف بشكل ميكانيكي الى القديمة. وبما أن النظرية تشكل كلا منسجما لا يكسب دلالته الدقيقة الا بالنسبة للأوضاع في وقت محدد، فانها في تطور مطرد. إلا أن هذا التطور في الواقع لا يضع أسسه موضع التساؤل لان طبيعة الموضوع الذي يعكسه، أي المجتمع الراهن، لم تغيرها التحولات التي تعرضت لها مؤخرا. لا يوجد من المفاهيم، حتى أشدها هامشية في الظاهر، ما ليس متأثرا بهذا التطور. والصعوبات المنطقية التي يكتشفها الذهن في كل فكر، يعكس كلية حية، تجد مصدرها أساسا في تلك الخصوصية. اذا ما أخذنا مفاهيم واحكاما معزولة من النظرية وقارنناها مع ما كانت عليه في حالة سابقة للنظرية، فإن بعض التناقضات لا تلبث أن تبرز، يصح ذلك سواء بالنسبة للأطوار المتعاقبة للتطور التاريخي للنظرية

برمتها، أو بالنسبة لمختلف المستويات المنطقية داخل النظرية في حالة من حالاتها. مع أن مفهومي المنشأة ورئيسها يظلان متطابقين أساسا فإنهما يتباينان فيما بينهما حسبما إذا كانا يدخلان ضمن وصف للشكل الأول للاقتصاد البورجوازي أو للرأسمالية المتطورة، أو ما إذا كانا مستمدين من نقد الاقتصاد السياسي في القرن التاسع عشر المتعلق بالنظام الليبرالي أو من نفس النقد في القرن العشرين والذي يتخذ من النظام الاحتكاري موضوعاً له. فالتمثل الذي يُخَصُّ به رئيس المنشأة يتطور في نفس الوقت الذي يتطور فيه رئيس المنشأة نفسه. وإذا كانت مختلف أجزاء النظرية معتبرة على حدة تنطوي على بعض التناقضات، فليس ذلك اذن بسبب أخطاء مرتكبة أو نقص في التعريفات ولكن لأن النظرية تستهدف موضوعاً يتغير على مجرى التاريخ، مع بقائه هو هو بالرغم من تفككه. والنظرية لا تراكم الفرضيات حول سير الأحداث الاجتماعية المعزولة بل تبني نموذج تطور المجتمع برمته، وتصوغ حكما وجودياً لا يخرج عن التاريخ. فما كان عليه رئيس المنشأة وبشكل أعم الانسان البورجوازي، كون مزاجه مثلا يمثل في ذات الوقت وبنفس مستوى اتجاه عقلاني معين، النزعة اللاعقلانية التي تسود الحركات الجماهيرية للطبقات الوسطى حالياً، كل ذلك يفسره وضع البورجوازية الاقتصادي الاصلي. وهو ما تأخذه النظرية النقدية بعين الاعتبار في مفاهيمها الأساسية. لكن هذا الأصل نفسه لا ينجلي عما كان فيه متميزا إلا بمناسبة الصراعات الراهنة، وذلك، ليس لان البورجوازية تكابد هذه التحولات حاليا فقط، بل لان اهتمام الذات التي تبلور النظرية وانتباهها، لهذا السبب بعينه، يغيران موضع التشديد على الظواهر. ثم إنه قد يكون من المفيد دراسة النظام، كما قد يكون من المجدي تصنيف ومقابلة المتغيرات التي تولدها مفاهيم التبعية والبضاعة والطبقة ورئيس

المنشأة، الخ ، ، حسب مختلف المراحل التاريخية والمنطقية للنظرية . ومع ذلك ، فباعتبار ان معناها لا يتضح في نهاية التحليل إلا بالنسبة للبناء النظري برمته ، والذي ينبغي أن لا يكف أبداً عن التكيف مع أوضاع جديدة ، فإن أنظمة الأنواع والانواع الفرعية ، أنظمة التعريفات والتخصيصات المبسوطة داخل مفاهيم مستقاة من النظرية النقدية لا تمثل حتى نفس القيمة التي تمثلها بيانات المفاهيم التي يمكن التوصل إليها في ميادين أخرى من المعرفة في العلوم المتخصصة والتي تنفع على الأقل في الممارسة الموحدة نسبياً للحياة اليومية . وعلى العموم ، فإن تحويل النظرية النقدية للمجتمع الى سوسيولوجيا هو مشروع إشكالي .

ومسألة العلاقة بين الفكر والزمن التاريخي المثارة هنا ، تنطوي ، لحق يقال ، على صعوبة خاصة : إذ من المستحيل الحديث عن تحولات بالمعنى الحقيقي بصدد نظرية حقيقية . فالحديث عن مثل تلك التحولات يفترض من باب أولي ، في ذاته ، نظرية مثقلة هي الأخرى بنفس المشكل . لا أحد يمكن أن يجعل من نفسه ذاتا غير ذات اللحظة التاريخية الحاضرة . والقول بأن الحقيقة دائمة أو بأنها عرضة للتغير ، ليس له ، إذا شئنا الدقة من معنى إلا ضمن منظور سجالي ، إنه محاربة لفرضية ذات مطلقة فوق التاريخ ، أو لفرضية قابلية الذوات للتبادل ، اللتين تسلمان بإمكانية الافلات من اللحظة التاريخية الراهنة والانتقال بجدية الى أي لحظة أخرى . لا يتعلق الأمر هنا بالبحث عن معرفة الى أي حد يكون الشيء ممكناً أو غير ممكن . مهما يكن من أمر ، فإن هناك تعارضاً بين النظرية النقدية والرأي المثالي القائل بأن تلك النظرية نفسها ستكون ، بشكل من الأشكال ، فوق الانسانية ، وأنه قد يكون لها نمو خاص . إن للوثائق تاريخا ، أما النظرية فليس لها من قدر . فالقول بأن بعض العوامل أتت لتنضاف الى النظرية وأنها سوف تتكيف في المستقبل

مع أوضاع جديدة بدون أن يمس جوهر مضمونها معناه عرض عنصر من عناصر النظرية نفسها كما هي اليوم وكما تحاول التأثير على البراكسيس. وأولئك الذين يفكرون انطلاقا من النظرية النقدية يعتبرونها بمثابة كلية ويتصرفون تبعا لذلك. إن النمو المتواصل لحقيقة مستقلة عن الذوات والايمان بتقدم العلوم ليس لهما سوى وزن محدود. فليس لهما من قيمة الا بالنسبة لوظيفة واحدة من وظائف العلم والتي ستظل ضرورية حتى في مجتمع قادم: وظيفة السيطرة على العالم الطبيعي. أكيد أن ذلك العلم يشكل جزءاً من الكلية الاجتماعية الموجودة. غير أن الشرط الضروري الذي يمكننا من الجزم بدوامه أو بتغييره، أي مواصلة الانتاج وإعادة الانتاج الاقتصادي ضمن أشكال معهودة، يوازي هنا في الواقع، بمعنى من المعاني، قابلية الذوات للتبادل. إن واقع انقسام المجتمع الى طبقات منعزلة لا يحول بصدد هذه النقطة، دون تماهي الذوات الانسانية بعضها ببعض. والعلم نفسه هو موضوع ينقله جيل الى آخر؛ فكل جيل يحتاج اليه بقدر ما تبقى ضرورات الحياة هي هي. وبهذا الصدد أيضا يمكن للعالم من الطراز التقليدي أن يطمئن اطمئنانا كاملا.

بالمقابل فإن النموذج النظري لمجتمع ناجم عن تحول راديكالي لم يُقم بعد الدليل على أنه كان حقيقة قابلا للتحقيق ولا يمكنه بالتالي أن يفوز باعتراف عدد كبير من الذوات. فالنزوع الى وضع اجتماعي لا استغلال فيه ولا قهر حيث توجد فعلا ذات أرحب من الفرد، أي الانسانية الواعية بذاتها، وحيث يمكن الحديث عن فكر يتجاوز المستوى الفردي، ليس هذا النزوع هو تحقيقه بعد. أكيد أن تبليغاً صارماً قدر الامكان للنظرية النقدية هو شرط نجاحها في التاريخ. لكنه لا يقوم على أساس متين لبراكسيس متمرس ولسلوكات محددة؛ بل

تضمنه فقط مصلحة الناس في تغيير المجتمع، مصلحة تغذيها بدون شك سيادة الـظلم، لكن لابد أن تكيفها وتوجهها النظرية نفسها في نفس الوقت الذي تؤثر فيه عليها في المقابل. إن دائرة ممثلي هذا التقليد لا تحددهـا ولا تجددهـا قوانـين طبيعية أو سوسيولـوجية: فهي ليست مشكلة ومصونة في انسجامها لا بالوراثة البيولوجية ولا بالتوارث، بل برابـطة المعرفة، وهذه المعرفة لا تضمن سوى جماعة حاضرة لا جماعة قادمـة. إنها تحمـل طابع جميع معايير المنطق لكنها ستبقى حتى نهاية العصر الحالي مجردة من الاعتراف الذي يمنحه النصر. حتى ذلك الحين فإن الصراع سيتـواصـل الى أن تفهم هذه المعـرفـة وتطبق على الوجه الصحيح. والمدلول الذي يعطيه لها مثلا جهاز الدعاية، وتتبناه الأغلبية ليس بالضرورة هو الافضل. إلى أن يحصل الانقلاب التاريخي الكبير، قد يكون من الضروري البحث عن الحقيقة عند فئات قليلة من حيث العدد. والتاريخ يُعلم أن مثل تلك الفئات التي لا تكاد معارضة الوضع القائم تعترف بها والموضوعة على هامش المجتمع، ولكن التي لا تتزعزع في مثـابـرتهـا، تستـطيع بسبب ذكائها السياسي العميق أن تصبح في اللحظة الحاسمة، رأس رمح الحركة. واليوم بينما تدفع قوة النظام القائم برمتها الى تصفية كل ثقافة والى البربرية الاشد اظلاما، فإن دائرة أولئك الـذين يتضـامنـون فيما بينهم حقا ضيقة على كل حال. والحقيقة أن الخـصـــوم، سادة مرحلة الانحـــطاط هذه، مجردون هم أنفسهم من التضامن والثبات ـ وهي عناصر تشكل جزءاً من النظرية ومن الممارسة الصحيحتين، وإذا هي فصلت عنها فإن معناها يتغير شأنها شأن كل جزء منفصـل عن مجمـوعة حية. قد يحدث بالتأكيد أن تنمو في قلب عصـابـة من قطاع الـطرق معـالم جماعـة انسانية حقيقية، لكن هذه الامكانية ذاتها تنم عن عيب من عيوب المجتمع الذي توجد فيه هذه

العصابة. ففي مجتمع جائر كلية، لا يقع المجرمون بالضرورة بما هم عليه، في حضيض القيم الاجتماعية؛ أما في مجتمع عادل كلية، فسيكونون، بصفتهم تلك، لا انسانيين. إن الأحكام الصادرة في حق ظواهر انسانية معتبرة على حدة، لا تأخذ معناها الحقيقي الا بالنسبة للسياق. إذ لا توجد معايير صالحة للنظرية النقدية برمتها لان كل معيار يقوم على تكرار الأحداث وبالتالي على كلية تعيد انتاج نفسها. ثم إنه لا توجد طبقة اجتماعية يمكن الاكتفاء برضاها. فبامكان أي فئة من فئات المجتمع، في الظروف الراهنة أن تبدي وعيا ضيقاً وفاسدا من الناحية الايديولوجية مهما وهبها وضعها، فضلا عن ذلك، من استعداد للحقيقة ومع اعترافها الجلي بمختلف مراحل المسلك الذي يتعين اتباعه واتفاق عناصرها الخاصة مع أكثر النظريات التقليدية تقدما، فإن النظرية النقدية ليس لها من مرجع خصوصي آخر سوى مصلحة الجماهير في الغاء الظلم الاجتماعي والتي تتحدد انطلاقا منها. هذه الصياغة السلبية هي، بتعابير مجردة، المضمون المادي للمفهوم المثالي للعقل. في مرحلة تاريخية كمرحلتنا، تكون النظرية الحقة نقدية أكثر منها ايجابية، كما ان النشاط المطابق للنظرية لا يمكن أن يكون «منتجاً». فعلى وجود الموقف النقدي الذي يستوعب، حقيقة، عناصر مستعارة من النظريات التقليدية ومن كل ثقافة سائرة نحو الانحطاط، يُعلق اليوم مستقبل الانسانية. إن علماً، وهو يخال نفسه مستقلا، يعتبر أن ليس من اختصاصه بتاتا تكييف الممارسة التي يشكل جزءاً منها وأنه يخدم ثنائية الفكر والعمل ويرضى بها، لهو علم انحرف، بسبب ذلك، عن القيم الانسانية الحقة. والخاصية المميزة لنشاط الفكر هي كونه يحدد بنفسه ما سوف يعمله وما سوف يصلح له، ليس فقط في تفاصيله بل في كليته أيضا. إن طبيعته الخاصة تدعوه إذن إلى تشجيع التغيير في التاريخ والى

إقـامـة العـدل بين النـاس. فبـدعوى «الروح الاجتماعية» و«الجماعة الشعبية» (Volksgemeinschaft) نرى التعـارض بين الفـرد والمجتمـع يتعمق يوما عن يوم. ان قدرة العلم على تحديد ذاته تصبح أكثر فأكثر تجريدا. والاستسلام للامتثالية الفكرية، والتشبت بالاعتقاد بان الفكر في حد ذاته مهنة، ميدان مستقل ومغلق داخل الهيئة الاجتماعية معناه انكار طبيعة الفكر الخصوصية وخيانتها.

ملحق (1937)[1]

لقد أشرت في مقالتي[2] إلى الفرق بين نمطين معرفيين، أحدهما أسسه في الأصل **خطاب عن المنهج**، والآخر أسسه نقد ماركس للاقتصاد السياسي. فالنظرية بالمعنى التقليدي كما ابتكرها ديكارت، وكما مازال معمول بها في جميع ميادين العلم المتخصص، تنظم التجربة انطلاقا من إشكالية تابعة لها هي إشكالية إعادة إنتاج الحياة داخل المجتمع في حالته الراهنة، وأنساق مختلف التخصصات التي تحتوي على المعارف بشكل يجعلها ، في الظروف القائمة، قابلة للاستعمال في أقصى عدد من الحالات. فالتكوين الاجتماعي للمشاكل والأوضاع الحقيقية التي يستعمل فيها والأغراض التي يطبق عليها، تبدو وكأنها قائمة خارجها. أما النظرية النقدية للمجتمع فتأخذ كموضوع لها الناس بصفتهم منتجين لكلية الأشكال التي تكتسيها حياتهم في التاريخ. وشروط الواقع التي نشأ عنها العلم، لا تبدو لها بمثابة معطيات تكفي معاينتها والتنبؤ بها وفق قانون الاحتمالات. فما هو معطى في جميع

1 ـ نشر الملحق في مجلة 3, VIn Zeitschrift für sozialforschung مرفوقا بنص في باب الرد على هربرت ماركوز تحت عنوان «الفلسفة والنظرية النقدية» (Philosophie und kritische theorie) ومنذئذ ظهر نص ماركوز ثانية في I, Kultur und gesellschaft فرانكفورت، 1965، ص 102 وما يليها (اشارة من الناشر).

2 ـ انظر ماكس هوركايمر، النظرية النقدية Kritische theorie الجزء الثاني الصفحة 12 وما يليها.

الأحوال ليس رهينا بالطبيعة فقط، بل بالسلطات التي يمارسها الانسان عليها أيضا. والأشياء ونمط إدراكها والاشكالية ومعنى الأجوبة عليها هي شاهد على نشاط إنساني ودرجة قوته.

بقدر ما تفسر النظرية النقدية مادة الوقائع العنيدة في الظاهر والتي يجبر المتخصص على الاكتفاء بها بصفتها نتاجا إنسانيا، فإنها تلتقي مع المثالية الالمانية التي شددت منذ كانط على هذا العامل الديناميكي مقابل عبادة الوقائع والامتثالية الاجتماعية الناتجة عنها. «اننا نتصرف في الفلسفة من أجل صياغة تصور للعالم (Wettanschauung) كما نتصرف في الرياضيات، مع هذا الفارق وهو أننا عندما نبني العالم نكون واعي بذلك، لأن ذلك فعل ضروري لا مكان فيه للحرية[3]» إن هذه الفكرية تشترك فيها المثالية الألمانية برمتها. إنها تعتبر، مع ذلك، النشاط الذي يتجلى في مادة المعطى روحيا، وإنه من باب الوعي الخالص، غير الامبريقي، من باب الأنا المطلق، الروح، ومن ثمة فهي تنيط مبدئيا بباطن الشخص وبالأخلاقية، تخطي جانبه المظلم واللاواعي واللاعقلاني. أما في المنظور المادي فإن هذا النشاط الأساسي هو، في المقابل، العمل البشري، الذي تطبع أشكاله التي يحددها التنظيم الطبقي بطابعها جميع أنماط رد الفعل الانساني، بما فيها النظرية. فالعقلنة العميقة للعمليات التي تتشكل فيها المعرفة وموضوعها وإخضاعها لرقابة الوعي لا ينجزان إذن في ميدان العقل المحض، بل يتماهيان مع المعركة المشنونة في الواقع من أجل إقامة أشكال حياتية مجددة. بينما تشكل صياغة النظريات بالمعنى التقليدي، في المجتمع كما هو، مهنة جد محددة بالنسبة للمهن الأخرى - العلمية أو غير العلمية -

---

3 - جوغو تليب فيخته، المنطق والميتافيزيقا Logik und metaphysik في Nach gelasseme schriften (كتابات منشورة بعد وفاته) الجزء الثاني، برلين، 1937، ص. 47

ويمكن لها أن تستغني هي نفسهـا عن معـرفـة شيء من الغـايات والاتجاهات التي انجرت إليها، فإن النظرية النقدية، بتكوينها لمقولاتها وعـلى امتـداد مختلف مراحـل نموها، تتوجه بوعي، تبعا للفائدة التي يمثلها بالنسبة للناس تنظيم نشاطهم وفقا للعقل، ومهمتها الخاصة هي تحديدا توضيح هذه الفائدة وإضفاء الشرعية عليها. لأن ما يهم بالنسبة لها ليس هو الاهداف التي يحددها تنظيم الحياة، كما هي فقط بل هم، بالأحرى الناس، بجميع إمكانياتهم.

بهذا المعنى، وعلاوة على تراث المثالية الالمانية فإن النظرية النقدية تحافظ على تراث الفلسفة برمتها؛ فهي ليست فرضية ما للبحث تشهد بصلاحيتها في النظام القائم، بل عاملا لا ينفصل عن المجهود التاريخي في سبيل خلق عالم ملائم لحاجـات الانسـان ولملكـاتـه. ومهما كانت التأثيرات المتبادة بين النظرية النقدية والعلوم المتخصصة، التي لابد أن تأخـذ تطوراتهـا بعـين الاعتبـار باستمرار قصد تحديد توجهها، والتي ساهمت منذ عشرات السنين في تحريرها وتنشيطها، فإنها لا ترمي أبدا إلى مجرد تنمية العلم le savoir بصفته كذلك، وإنما إلى تحرير الانسان من الـقـيود الـتي تجثـم عليه. بهذا المعنى، فإنها تقـارب الفلسفـة الاغريقية، لا في فترة استسلامها الهلنستية بل عندما كانت في أوجها زمن أفـلاطـون وأرسطو. وإذا ما تبنى الرواقيون والابيقوريون، بعد محاولات هذين الفيلسـوفين السياسة العقيمة، وبتراجع بالنسبة لهما، مذهباً أخلاقياً للممارسة الفردية، فإن الفلسفة الديالكتيكية الجديدة لم تنس أن الازدهار الحر للأفراد ليس ممكنا إلا في مجتمع يخضع تكوينه لمقتضيات العقـل. وبتعمقهـا في تحليل الوضع الراهن، فإنها اتخذت شكل نقد للاقتصاد.

ومع ذلك فإن موضوعها لا يختزل في النقد البحت. فالفلسفة لم تلد نظرية للاقتصاد السياسي، والاقتصاد السياسي الراهن، بالرغم من

لجوئه إلى الرياضيات، أعجز من الفلسفة الوضعية أو الوجودية التقليدية عن صيانـة الصلة بين المجتمـع والمتـطلبـات الجوهرية. فلقد فقدت مفـاهيم الاقتصـاد السياسي كل علاقـة مع معـطيات الظرف الراهن الاساسية. وإذا كانت كل دراسة صارمة قد اقتضت دائما أن تستخرج البنيات عن طريق تحليل الواقع، فإن المبدأ الموجه لهذا العمل لم تعد تكونه، كما هو الشأن لدى آدم سميث، مصالح تاريخية واعية ومحركة للتطور؛ فالتحاليل الحديثة لم تعد تندمج في أي نسق شامل للمعرفة التي من شأن موضوعها أن يكون هو التاريخ على حقيقته. فإلى الغير أو إلى المستقبل أو حتى إلى الصدفة، يفوض أمر إعادة العلاقة إلى الواقع وإلى غايات معينة. طالما كان عمل هذه التحاليل موضوع طلب، وطالما أقره المـجتمـع، فإن العلوم لا تهتم بها أو فقط لكي تلقي بهذا الهم على تخصصات أخرى، كالسوسيولوجيا والفلسفة التقليدية، اللتين تحذوان حذوهـا بدورهما. وهكذا فإن القوى التي تحدد بصورة حاسمة الحياة الاجتماعية وتمارس السلطة، يدعمها ضمنيا العلم نفسه في دور حكام على معناها وقيمتها. أما المعرفة فيعلن عن عجزها.

مع ذلـك، وبخـلاف علم المتخصصـين المحـدثين، حافظت النـظرية التقليدية للمجتمـع على طابعهـا الفلسفي ولو بصفتها نقداً اقتصـادياً، فمضمـونها الخاص هو قلب المفاهيم التي تسود الاقتصاد حالياً. فالتبادل العادل يصبح سبباً لتفاقم الحيف الاجتماعي، والعمل المنتج يوطد تنظيماً للانتاج يفوق الانتاج نفسه، والاقتصاد الليبرالي يقود إلى سيادة الاحتكـارات، وبقـاء المجتمـع يؤدي إلى تفقير الشعوب. فالنـظرية لا تعتبر الحركة التاريخية لحقبة لابد أن تنتهي. **ورأس المال** ليس أقل تحديدا في تحليلاته من الاقتصاد السياسي الذي ينتقده، ولكن حتى في أكثر الحسابات دقة والمتعلقة بظواهر دورته مأخوذة على حدة، يبقى السبب المحرك هو معرفة مسار التاريخ في مجموعه. فما يميز فكر

ماركس عن تفصيلات المتخصصين التقنية المحضة، ليس هو كونه قد يتعلق بموضوع فلسفي على الخصوص، بل الاحالة إلى الاتجاهات الشاملة للمجتمع التي تسود حتى أكثر الحسابات المنطقية أو الاقتصادية تجريداً.

لا يتأتى الطابع الفلسفي للنظرية النقدية من المقارنة مع الاقتصاد السياسي فقط، بل في تعارضها مع النزعة الاقتصادية في الممارسة أيضا. إن النضال ضد التناغم الوهمي لليبرالية وإدانة تناقضاتها الداخلية والطابع المجرد لمفهوم الحرية لديها، كل ذلك وقع استعادته صوريا في كل مكان من العالم تقريباً، ثم تحريفه وتحويله إلى تشدق رجعي. وبدل أن يسيطر الاقتصاد على البشر يجب أن يخدمهم: هكذا سيتحدث أولئك الذين لم يريدوا قط أن نفهم من «اقتصاد» شيئا آخر غير السلطة الاقتصادية لموكليهم بالذات. فالكلية الاجتماعية والجماعية يمجدان أن حيث ليس من الممكن حتى تصورهما في أبسط وأخلص معانيهما أي باعتبارهما لا يتناقضان مع الفرد؛ فيصبحان هما والوضع السائد شيئا واحدا. ففي فكرة «الانانية المقدسة» والمصلحة الحيوية لـ «جماعة شعبية» (Volksgemeinschaft)، يخلط بين مصلحة البشر الحقيقيين، إمكانيات ازدهارهم دون عوائق والوجود السعيد لديهم، وبين تعطش الجماعات الحاكمة للسلطة، والمادية مزعومة لممارسة السوقية فاسدة، موضوع نقد المادية الديالكتيكية، أصبحت تحت قناع تشدق مثالي تزين شفافيته لأكثر أنصاره وثوقا، هي الدين الحقيقي لزمننا.[4] إذا

4 - إن شكل الايمان ومضمونه ليسا مستقلين الواحد منهما عن الآخر هنالك رد فعل للشيء المؤمن به على فعل الايمان. إن مضامين الايديولوجيا الوطنية - العنصرية (völkisch) التي تتناقض مع المستوى الفكري للعالم المصنع، ليست معروفة كحقائق. وحتى لدى الأفراد الأكثر خضوعا للايديولوجيا، فإن تلك المضامين لا تحتل إلا المستوى السطحي من الفكر، ويعلم الجميع حقيقتها في الواقع. عندما يفهم السامعون أن المتكلم لا يؤمن بما يقوله، فإن سلطانه عليهم لا يزداد إلا توطدا. إنهم يصطلون بشمس خبثه. عندما تصبح الوضعية جد سيئة، والحق يقال، فإن هذا النوع من الجماعة لا يمكن أن يصمد داخلها.

كان فكر المتخصصين يعرض، في امتثاليته المخلصة، عن كل علاقة داخلية مع ما يسمى بإحكام القيم ويعمد، بإرداة ثابتة في الطهر، إلى مثنوية المعرفة والمواقف العملية، فإن عدمية مالكي السلطة قد أخذت هذا الرفض «للأوهام» مأخذ الجد وطبقته بفظاظة في الواقع، فأحكام القيم، بالنسبة لها، هي من باب الشعر الوطني، أو من اختصاص المحكمة الشعبية(*)، ولكنها ليست على أي حال من باب المرجع الفكري، من باب الفكر. أما النظرية النقدية التي تهدف إلى سعادة جميع الأفراد، فإنها لا تستطيع على عكس رجال العلم خدام الدولة التسلطية، أن ترضى بتأبيد البؤس وتأمل العقل لنفسه بنفسه الذي كان يمثل بالنسبة للفلسفة القديمة أعلى درجات التقسيم، أصبح بالنسبة للفكر الحديث هو فكرة مادية لمجتمع يقرر مصيره بنفسه؛ لا يبقى فيه من المثالية سوى كون إمكانيات الانسان لا تكتفي بالانصهار في النظام القائم وبمراكمة القوة والربح.

بينما ظهرت بعض العناصر المعزولة من النظرية النقدية، وقد أخذت على عكس معناها، في نظرية الاعداء وممارستهم، منذ هزيمة جميع المحاولات النقدية، في بلدان أوربا المتقدمة، انتشرت البلبلة في صفوف المدافعين عنها أنفسهم. والواقع أن الهدف التاريخي الذي يتعين اتباعه الآن أولا هو تجاوز كل ما يعيق التطور في الوضع الاجتماعي الراهن. مع ذلك فإن مفهوم التجاوز (Aufhebung) هذا مفهوم ديالكتيكي. فذوبان الملكية الفردية في ملكية الدولة والتوسع الصناعي وحتى كون الجماهير راضية إلى حد كبير، هي عناصر لا يمكن تحديد معناها التاريخي إلا تبعا للكلية التي ينتمون إليها. مهما كانت أهميتها كعوامل تقدم بالنسبة لتنظيم اجتماعي شائخ، فهي مع ذلك خليقة

* - volksgericht : من 1936 إلى 1945، محكمة استثنائية أنشأتها النازية لمحاكمة «الخونة» (إشارة من الناشر).

بالمشاركة في حركة تراجعية. إن العالم القديم يموت بمبدإ ساقط للتنظيم الاقتصادي؛ والانحطاط الثقافي تابع لهذا الافول. فالاقتصاد هو العلة الاولي لكل شر، وعليه يجب أن ينصب النقد النظري والعملي أولا، لكن سيكون من قبيل التفكير الميكانيكي لا الديالكتيكي الحكم كذلك على أشكال المجتمع القادم تبعا لاقتصاد ما وحده. فالتغيير الذي سيحدث في التاريخ لن يدع علاقة الثقافة بالمجتمع دون تغيير، وإذا كان الاقتصاد في حالة المجتمع الراهنة يسيطر على الناس ويشكل بالتالي الركيزة التي تتيح تثويره، فلابد أن يحدد الناس في المستقبل بأنفسهم مجموع علاقاتهم مع اعتبار ضرورات الوضع الطبيعي، لن تكون المعطيات الاقتصادية المعزولة عن السياق، إذن هي المعيار الملائم للحكم على جماعتهم. يصلح ذلك أيضا بالنسبة للفترة الانتقالية، التي لابد أن تكتسب فيها السياسة استقلالا جديدا عن الاقتصاد. ولن تختزل القضايا السياسية إلى مجرد قضايا تسيير مادي إلا في نهاية هذه الفترة، أما قبل ذلك، فكل شيء يظل قابلا للتغيير وحتى طابع الانتقال يبقى غير محدد المعالم.

إن النزعة الاقتصادية التي تختزل إليها النظرية النقدية أحيانا ـ مع إدعاءتبنيها ـ لا تكمن في إعطاء أهمية مفرطة للميدان الاقتصادي، بل في تصوره بشكل ضيق. إن القصدية الأولى للنظرية التي تستهدف الكلية، تختفي وراء الرجوع إلى ظواهر جزئية ومحدودة. حسب النظرية، فإن الاقتصاد الراهن يحدده أساسا كون الخيرات التي ينتجها الناس فوق حاجاتهم الخاصة، لا تنتقل مباشرة إلى المجتمع، وإنما تصبح موضوع تملك خاص ومتاجرة. إن إرادة وضع حد لهذه الأمور ليست بتاتا يوطوبيا فلسفية، بل هي رجوع إلى مبدأ أكثر تطورا للتنظيم الاقتصادي. فالمبدأ القديم يجر الانسانية نحو النّكبات. لكن فكرة تشريك الملكية، التي تحدد تغيير البنيات، لا تحتمل فقط عناصر يمكن

إرجاعها إلى الاقتصاد السياسي أو إلى العلم القانوني. إذا كان الانتاج الصناعي خاضعا لرقابة دولة، فإن ذلك حدث تاريخي ليست دلالته في نظر النظرية النقدية معطاة قبليا (a priori) بل لابد من تحليله حالة بحالة. لكي نكون أمام تشريك حقيقي أي أمام تطبيق لمبدإ اقتصادي أكثر تطوراً، لا يكفي تعديل بعض علاقات الملكية، ولا رفع الانتاجية بواسطة أشكال جديدة للتنظيم الجماعي للعمل، لابد أيضا أن تساهم فيه حتى طبيعة المجتمع الذي تجري فيه هذه العمليات وتطوره. فما يهم هو كيف تنظم بالضبط علاقات الانتاج الجديدة. حتى لو بقيت «الامتيازات الطبيعية» التي تحددها مواهب الفرد الفطرية واستعداده للعمل المنتج قائمة في فترة أولى، فلا ينبغي، بأي حال من الأحوال، أن تعوض بامتيازات جديدة ذات طبيعة اجتماعية. في هذا الوضع الانتقالي، لا ينبغي تثبيت اللامساواة بل بالعكس لابد من تقليصها أكثر فأكثر. فمشكلة معرفة ماذا ينتج وكيف وما إذا كانت توجد جماعات قارة نسبيا وتمثل مصالح خصوصية وما إذا كانت الفوارق الاجتماعية لاتزال قائمة أو تتعمق حتى؛ المساهمة النشيطة للافراد في الحكومة، العلاقة الموجودة بين معلوماتهم وإرادتهم ومجموع أعمال التسيير المتعلقة بهم، إقامة إجماع حقيقي بصدد جميع عوامل الوضعية التي لا تخرج عن سيطرة الانسان - بإيجاز، درجة نمو العوامل الجوهرية الديموقراطية والجماعة حقيقيتين: كل ذلك داخل في مضمون مفهوم التشريك. ولا يمكن عزل أي عامل من هذه العوامل عن الميدان الاقتصادي، وانتقاد النزعة الاقتصادية لا يعني الانحراف عن التحليل الاقتصادي وإنما الالحاح على أن يكون كاملا وأن يكون توجهه محددا تاريخيا. فالنظرية الديالكتيكية لا تمارس نقدها انطلاقا من الفكرة الخالصة وحدها. فلقد سبق أن نبذت في شكلها المثالي مفهوم خير في ذاته، يعارض الواقع معارضة كاملة. فهي لا تحكم انطلاقا مما هو فوق الزمان، وإنما تبعا لما

هو في الزمان. بلجوء الدول التوتاليتارية إلى تأميم الملكية الجزئي، فإنها تتذرع هي أيضا بأفكار الجماعة والممارسات الجماعية؛ إن الكذب فيها صارخ. لكن، حيثما أخذت الأشياء مأخذ جد، فإن النظرية النقدية تؤدي الوظيفة الديالكتيكية التي تقتضي محاكمة كل مرحلة تاريخية تبعا ليس فقط للمعطيات والافكار المعزولة المفصولة عن السياق، بل بالأحرى من مضمونها بالذات في أصالته وكليته، والسهر على أن يبقى فيها هذا المضمون حيا. لم تعد الفلسفة الحقة اليوم تعني التخلي عن أرضية التحاليل الاقتصادية والاجتماعية الملموسة قصد العودة إلى ميدان المقولات المجردة عن كل سياق والمفرغة في كل محتوى، بل تعني بالعكس الحيلولة دون تذويب المفاهيم الاقتصادية في مجموعة من التفاصيل فارغة هي نفسها من كل محتوى ومجردة عن كل مضمون، ولكنها قادرة على حجب الواقع في أي سياق معطى. فالنظرية النقدية لم تتحول أبدا إلى علم اقتصادي متخصص من الطراز التقليدي. فتبعية ما هو سياسي لما هو اقتصادي كانت هي موضوع دراستها وليس برنامجها.

من بين أولئك الذين يتبنون اليوم النظرية النقدية، فإن البعض منهم يحطونها بكامل الوعي إلى مجرد عقلنة لمشاريعهم الخاصة لا غير؛ بينما يقنع الآخرون بمفاهيم منحلة، قد أصبحت في تعبيرها غريبة عن النظرية، ويجعلون منها إيديولوجيا صالحة لجميع الاستعمالات، يفهمها كل واحد لأنه لا يعتقد منها شيئا. لكن الفكر الديالكتيكي، منذ بدايته يمثل حالة المعرفة الأكثر تقدما، القادرة وحدها على أن تكون في نهاية التحليل عامل حسم. لقد كان ممثلوه منعزلين نسبيا في الأزمنة العسيرة وهي نقطة أخرى يلتقون فيها مع الفلاسفة. فطالما لم يحقق الفكر النصر النهائي، عليه أن لا يشعر بالأمان في ظل أية قوة. إنه بحاجة مطلقة إلى الاستقلال، لكن إذا كانت أفكاره، التي تستمد جذورها من بعض

الحـركـات الاجتماعية تبدو اليوم فارغة وعقيمة لأنه لم يعد وراءها إلا أولئك الذين يضطهدونها، فإن الحقيقة لن تبلث أن تبدو للعيان، لأن هدف مجتمع وفق العقل، الذي يبدو اليوم، بالتأكيد، غير موجود اللهم إلا في الخيال، مسجل فعلا في ذهن كل إنسان.

لا يتعلق الأمر هنا بقول مطمئن. فتلك الامكانيات لن تتحقق إلا مقابل صراعات على صعيد التاريخ. إن الحقيقة المتعلقة بالمستقبل لا تكمن في معطى يكفي ملاحظته وله علامة خاصة وحسب. فإرادة الذي يصرح بها لها دور تلعبه وعليها أن لا تستسلم للنوم إذا هي أرادت لتنبؤاتها أن تصبح واقعا حتى مع افتراض اكتمال بناء المجتمع الجديد، فإن سعـادة أعضائه لن تقدر على تعويض بؤس المسحوقين في مجتمع اليوم. إن النظرية لا تجلب الخلاص لاولئك الذين يدافعون عنها. مع أنها مرتبطة أوثق ارتباط بشيء من الدافع الغريزي وبشيء من الارادة فإنها لا تبشر لاستعداد روحي شأن الرواقية أو المسيحية. فما بحث عنه شهـداء الحـرية ليس هو السـلام الـروحي. ففلسفتهم كانت هي السياسة. إذا بقيت روحهم مطمئنة أمام الارهاب فإن الطمأنينة لم تكن هي هدفهم وحتى لو خافوا فخوفهم لن يشهد ضدهم. إن جهاز القوة، ليس في الحقيقة، أقل دقة منه عندما أرغم غاليليو على التراجع عن قوله وإعلان الثوبة، إذا كان نموه قد عرف بعض التأخر خلال القرن التاسع عشر بالنسبة لنمو آليات اجتماعية أخرى فإن هذا التأخر ما لبث أن وقع استدراكه منذ بضعة عقود حول هذه النقطة كما حول نقط أخرى، تبدو نهاية عصرنا بمثابة عود على بدء، على صعيد أرقى. إذا كان لابد من اعتبار الشخصية، حسب غوته بمثابة السعادة القصوى، فإن شاعرا آخـر أضـاف مؤخـرا أن امتـلاكها، شأنه شأن غيره، مرتبط بالوضع الاجتماعي ويمكن فقده في كل لحظة. رغم بعض ميول بيرانديلو Prian-dello الفاشية، فقد عرف زمنه أكثر مما كان يعتقده هو نفسه. في مملكة

الشر التوتاليتارية، يدين الانسان بقدرته على المحافظة ليس فقط على وجوده بل على هويته أيضا إلى الصدفة وحدها وحالات الارتداد هنا أقل دلالة منها حتى في زمن النهضة. لذلك فإن كل فلسفة تفكر في إيجاد السلم في ذاته، في حقيقة ما، لا علاقة لها بالنظرية النقدية.

لائحة منشورات عيون المقالات

دراسـات أدبيـة

نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب
د. أمجد الطرابلسي
في التنظير والممارسة (دراسات في الرواية المغربية)
حميد الحميداني
الأسطـورة والروايـة
ميشيل زيرافـا ـ ترجمة: صبحي حديدي
الأسطـورة والمعنـى
كلود ليفّي ستروس ـ ترجمة: صبحي حديدي
سوسيولوجيا الغزل العربي
الطاهر لبيب ـ ترجمة مصطفى المسناوي
الماركسية والنقد الأدبي
تيري إكّلتـون ـ ترجمة: جابر عصفور
القصيدة المغربية المعاصرة ـ 1 ـ
عبد الله راجـع
القصيدة المغربية المعاصرة ـ 2 ـ
عبد الله راجـع
مفهوم الأدبية في التراث النقدي
توفيق الزيدي
الروايـة والواقـع
لوسيان غولدمـان ـ ترجمة: رشيد بنحدّو
مداخل إلى علم الجمال الأدبي
د. عبد المنعم تليمة.
في مناهج الدراسات الأدبية
حسين الـواد
الاسلام والمسرح
محمد عزيزة
عبقرية الصديق (مقالات تحليلية)
مجموعة من الأساتذة
رجال في الشمس
مجموعة من المؤلفين
الماركسية والفن الحديث
ف. دكلينجندر ـ ترجمة وتقديم ابراهيم فتحي

دراسات سيميائية وبنيوية

مبادىء في علم الأدلة
رولان بارث ـ ترجمة: محمد البكري
مدخل إلى السيميوطيقا (1)
أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة
إشراف: سيزا قـاسم
مدخل إلى السيميوطيقا (2)
أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة
إشراف: سيزا قـاسم
عصر البنيوية
إديث كيروزيل ـ ترجمة: جابر عصفور
البنى النحوية
نعوم شومسكي ـ ترجمة: د. يؤيل يوسف عزيز
الجذور الفلسفية للبنائية
د. فـؤاد زكـريـا
مساجلة بصدد تشكل علم الحكاية
ليفّي ستروس / فلاديمير بروب
ترجمة: محمد معتصم
في اللسانيات واللسانيات العربية
إشراف ادريس الشغروشني وعبد القادر الفاسي

دراسات اقتصادية وسياسية

عملية إعادة البناء PERESTROÏKA
ميخائيل غورباتشوف
مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي عام 2 000
لطفي الخولي
قـبـل السقـوط
د. فرج فـودة

دراســات فنيـة

فهم السينما ـ 1 ـ التصوير
لوي دي جانيتي ـ ترجمة : جعفر علي
فهم السينما ـ 2 ـ الاخراج
لوي دي جانيتي ـ ترجمة : جعفر علي
فهم السينما ـ 3 ـ الحركة
لوي دي جانيتي ـ ترجمة : جعفر علي
فهم السينما ـ 4 ـ المونتا
لوي دي جانيتي ـ ترجمة : جعفر علي
الأغنية الشعبية الجديدة (ظاهرة ناس الغيوان)
حنون مبارك

دراســات سوسيولوجية

سوسيولوجيا الثقافة
د. الطاهر لبيب
العرب والنموذج الأمريكي
د. فؤاد زكريا
ينابيع الثقافة ودورها في الصراع الاجتماعي
بوعلي ياسين
المعرفة والجنس (من الحداثة الى التراث)
عبد الصمد الديالمي
في الحب والحب العذري
د. صادق جلال العظم

دراســات تاريخيـة

انتفاضة الشاوية
أحمد زيادي

دراســات فكرية وفلسفية

الثرات بين السلطان والتاريخ
عزيز العظمة
في الفكر الجدلي
رضا الزواري
في نقد الايديولوجيا الدين . . . السلطة . . . الماركسية والديمقراطية
رضا الزواري
حركية الرأسمالية
فرناند بروديل ـ ترجمة : محمد البكري
الوعي الذاتي
برهان غليون
دروس في الحركة السلفية
جماعة من الاساتذة
الوعي والوعي الزائف في الفكر العربي المعاصر
محمد أمين العالم

كراسات تربوية

أضواء حول مادة الانشاء
محمد لحويرات ـ ابراهيم رمزي ـ اذ حجوب عبد العزيز ـ مفتاح الخيري أحمد.

دروس الجـامـعـة

مجموعة من المؤلفين

دراســات فلسفية

الفلسفة وفلسفة العلماء العفوية
ل. ألتوسير

إبداعات

شعر

رواية

قصص

مسرح

ذاكرة

مطبعة النجاح الجديدة
الدار البيضاء

إن مدرسة فرانكفورت حظيت ومازالت تحظى، بفضل قدرتها الخارقة على تحليل كل من الواقع والفكر ونقدهما بعيدا عن كل الأغلال الايديولوجية وبعيدا عن كل دوغمائية عمياء، بمكانة واهتمام خاصين في الأوساط الفكرية في العالم الغربي.

ويمكن اعتبار النص الذي نقدمه اليوم للقارىء بمثابة النص النظري الأساسي للمدرسة أو أرضيتها الفكرية. إذ أنه يرسم الخطوط الرئيسية المفتوحة ــ حقا وصدقا ــ للمشروع النقدي الذي أخذته المدرسة على عاتقها منذ البداية ويحدد في نفس الآن علاقة هذا المشروع بالرصيد النظري المتراكم بشقيه المتناقضين التقليدي والنقدي.

منشورات عيون المقالات : ص.ب. 10958 باندونغ البيضاء 01 ت. 09 ــ 71 ــ 31

20 د

مطبعة النجاح الجديدة
الدار البيضاء